التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 109 السنة الرابعة عشر - ديسمبر 2016

دبوس

كالعادة، مرَّ تقرير ديوان الرقابة وسط لا مبالاة النواب المنشغلين بمنع تدريس الموسيقى وحضر الاضرابات العمالية!

في ذكرى الشهيدين محمد وسعيد

تمر في الثاني من ديسمبر الجاري، ذكرى استشهاد المناضل محمد غلوم بوجيري عضو الجبهة الشعبية في البحرين، كما تمر في الثاني عشر منه ذكرى استشهاد المناضل الشاعرسعيد العويناتي عضو جبهة التحرير الوطني البحرانية، حيث سقط الشهيدان في عام 1976، تحت التعذيب الوحشي الذي تعرضا له في أقبية الأجهزة الأمنية، في نطاق حملة قمعية واسعة طالت مناضلي الحركة الوطنية البحرينية في تلك الفترة، رداً على تنامي النضال من أجل حقوق الشعب في الحياة الحرة الكريمة، ومن أجل المشاركة السياسية والحقوق الدستورية والديمقراطية.

وكان استشهاد المناضلين سعيد ومحمد جزءاً من التضحيات الجليلة التي قدمتها الحركة الوطنية والديمقراطية في البحرين في تمسكها بحقوق الشعب وأهدافه، وعلى خطى الشهيدين سارت أجيال من أبناء شعبنا من مختلف التيارات، حيث سقط العشرات من الشهداء في أقبية التعذيب أو في القمع الدموي للتحركات الشعبية من أجل الديمقراطية وبناء الدولة الدستورية في وطننا.

وفي إحياء هذه المناسبة الوطنية في هذا العام والأعوام السابقة تأكيد على مكانة التيار الديمقراطي ودوره في الحياة السياسية في البلاد في الظروف المتغيرة، ومناسبة للمطالبة بضرورة المعالجة الانسانية والسياسية المسؤولة لملف ضحايا التعذيب، من خلال استخلاص الدروس المؤلمة من تجارب القمع الأسود في تاريخ الوطن، ومنع تكرار ممارساتها بتجريم التعذيب ومعاقبة من يقترفه، والعمل بما نصت عليه توصيات تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومراجعة كافة القوانين المقيدة للحريات، والعمل على تحقيق العدالة الانتقالية. ان الحركة الوطنية والشعبية في البحرين تستمد من تاريخها المفعم بالتضحيات والإرادة العزم على مواصلة كفاحها حتى تتحقق لشعبنا أهدافه في بناء الديمقراطية الحق، بما تتضمنه من حقوق دستورية غير منقوصة، وحريات عامة مضمونة بقوة القانون، وعدالة في توزيع الثروة والنهوض بأوضاع الجماهير الكادحة، وتأمين العيش الحر الكريم لها، بحماية المال العام، ووقف الفساد المالي والإداري القائم على نهب الملكية العامة ومصادرة حقوق الأجيال المقبلة من ثروة البلاد ومقدراتها.

موقفنا

لزوم الفساد تعميمه

يجري الحديث عن الفساد كما لو كان حالاً هلامية، ليس معروفا ما هو كنهها، وكأنها معلقة بين السماء والأرض، كأنها حال مجردة، وليست ملموسة، يمكن تشخيصها بذكر أسماء المتورطين فيها.

عند الحديث عن «الفساد»، لم يعد كافياً بسط المفاهيم التي باتت متداولة عن كنهه وطبيعته، وإنما عبر الإمساك بحالاته المحددة عبر تسمية الشخوص الضالعين فيه أمام أو خلف الستار بأسمائهم.

يوجد الفساد حيث يوجد المفسدون، الفساد لا ينشأ من تلقاء نفسه، ومن أجل حماية الفساد الكبير، والأكبر، يجري تعميم الفساد الصغير الذي يمتد ليشمل حلقات وظيفية صغيرة وغير مؤثرة، بغية التمويه على الفساد الأكبر.

حين يصبح الفساد نهجا معمماً لا يعود بالوسع مساءلة أحد بعد ذلك، بل أن كبار الفاسدين هم بالضرورة مفسدون، وهم يتعمدون أن يفعلوا ذلك، من أجل تعميم الفساد على نحو ما شرحنا.

مثل هذا التعميم يشكل حماية لهم من المساءلة، فحين يكون الجميع غارقا في الفساد لن يعود هناك من يشعر بأن على رأسه هو بالذات «بطحة»، ولن يضيرهم بعد ذلك أن يكونوا في مقدمة الداعين لمحاربة الفساد، فما الضير في ذلك، طالما أن الأمر سيظل عند حدود الخطابات والتصريحات والتقارير السنوية التي لا تقترب من الأسماء، ولا تعضدها آليات محاسبة، فتحدث بعض الجلبة عند صدورها سرعان ما تهدأ حين تركن تلك التقارير على الرف.

مكافحة الفساد لن تتم، بصورة جدية، إلا عندما يجري الاقتراب الفعلي من الحالات الصارخة، له، وبالأسماء.

والتقارير على أهميتها ليست هي مكافحة الفساد التي يجب أن يدور عنها الحديث، المكافحة المطلوبة هي تلك التي تشمل مقومات الفساد في البنى والهياكل الرئيسية للدولة.

التقدمي

على خلفية ما كشف عنه تقرير ديوان الرقابة من تجاوزات ومخالفات

«التقدمي» يحذر من تنامي الفساد ويدعو لإنشاء هيئة وطنية لمكافحته

دعا المنبر التقدمى مجلس النواب والحكومة والنيابة العامة إلى تحمل كامل المسؤولية تجاه كل مظاهر المخالفات والتجاوزات وهدر المال العام وصور الفساد المالي والإداري التى كشف عنها التقرير الثالث عشر لديوان الرقابة المالية والادارية، وطالب تلك الأطراف بالوقوف وقفة استثنائية وغير مسبوقة على طريق التصدي الفعال الذي طال انتظاره لقوى الفساد ومن يقفون وراء كل أشكال التسيب والتجاوزات والتعدي على المال العام ، وقال أن هذه الوقفة تتعاظم الحاجة إليها فى ظل ظروف عصيبة وأوضاع مالية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد، و معوقات يضعها أعداء أي إصلاح والمتضررون منه .

وشدد "التقدمي" فى بيان له على خلفية صدور التقرير الثالث عشر لديوان الرقابة المالية والإدارية على خطورة استمرار حال المراوحة فى التعاطي مع كل تقرير لديوان الرقابة المالية والادارية، منوهاً بانه لا يمكن تحقيق مواجهة فعلية ومعالجات حصيفة لكل ما كشف عنه التقرير فى مناخ تغيب عنه الشفافية وقيم ومبادئ وآليات المساءلة والمحاسبة والقوانين الرادعة للفاسدين والمفسدين مهما علا شأنهم ومقامهم.

وجدد المنبر التقدمي دعوته إلى الإسراع فى تشكيل هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد التى هى أحد مقتضيات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى صادقت عليها مملكة البحرين عام 2010، وأشار الى إنه ليس من المقبول إستمرار التلكؤ فى إنشاء هذه الهيئة، مع كل الآليات والمتطلبات التى تقضي بها الاتفاقية الدولية، مع التأكيد على أن مواجهة الفساد وكل مظاهر الخلل التى يكشف عنها ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقاريره يحتاج بالإضافة إلى ذلك إلى إرادة سياسية، مقرونة برؤية شاملة، صريحة وعريضة ومتعمقة تستهدف مقاومة كل أشكال الفساد والقضاء عليه وتجفيف ينابيعه المتعددة ترتكز على خطة وطنية تفصيلية لا تبتعد عن الاصلاح المنشود فى كل الجوانب .

وقال "التقدمي" إنه سيكون من قصر النظر إستمرار المعالجات الشكلية أو الصورية أو الترقيعية لأي من التجاوزات والمخالفات والفساد وسوء الإدارة ، وعدم حساب أي مسؤول عن أخطاءه وتجاوزاته والتى كشف عنها التقرير المعلن عنه قبل أيام، وصار واجباً وطنياً ملحاً تجاوز هذه المراوحة، والبدء فى ما هو حتمي من مواجهة جادة وحازمة تفّعل من خلالها كل قيم الضبط والربط ومبادئ المساءلة والمحاسبة.

ورفض "التقدمي" كل أشكال التساهل أو السكوت عن الفساد، لافتاً إلى ما يطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها، ويقوّض المؤسسات الديمقراطية وقيمها، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون لمخاطر، وأشار إلى إن السكوت أو تجاهل ما جاء في التقرير من تجاوزات ومخالفات يعد جزءاً من الفساد، داعياً إلى إطلاق حراك مجتمعي عبر التنظيمات والمؤسسات والمكونات وقوى المجتمع المدني لخوض المعركة الكبيرة المنتظرة ضد الفساد، وطالب بتضافر جهود كل الأطراف ذات العلاقة خاصة وان ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المنطقة وأمنها.

١٤ نوفمبر ٢٠١٦
المنبر التقدمي

«التقدمي» يستنكر محاولات النواب منع العمال

من حقهم في الإضرابات والاعتصامات

استنكر المنبر التقدمي محاولات بعض النواب الانتقاص من حق العمال في الاضرابات والاعتصامات، وأكد التقدمي في بيان صادر عن قطاع النقابات العمالية والمهنية محاولات النواب التعدي على هذا الحق مهما كانت المسوغات والأسباب، وقال البيان: إن حق الإضرابات والاعتصامات هو أحد أهم الوسائل التي يملكها العمال في نضالهم اليومي للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، كما أنه أصبح ركيزة من ركائز الحريات العامة التي أكدت عليها معظم دساتير دول العالم كأحد الحقوق الأساسية للعمال، فضلاً عن المواثيق والمعاهدات التي وقعت عليها مملكة البحرين. ومن ضمنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي صادقت عليه مملكة البحرين وتنص مادته الثامنة صراحة على حق العمال في الإضراب.

واستهجن «التقدمي» أن تكون هذه المحاولات صادرة عن نواب يفترض ان يكونوا أول المدافعين عن حقوق العمال ومكتسباتهم، و المقترح النيابي المرفوع من خمسة نواب بصفة مستعجلة يثير الكثير من علامات الاستفهام حول المرامي والأهداف والتوقيت وحول مبرر صفة الاستعجال ، خاصة ان المقترح يطالب تحديداً بمنع حق الإضرابات والاعتصامات في شركة ألمنيوم البحرين « البا «، ويبدو أنه بداية ليشمل كل الشركات الكبرى، ولعل دعوة إحدى النائبات بأن يشمل المقترح كل الشركات الكبرى أمر ينبئ بان مثل هذه المحاولات قد تمضي دون توقف.

وجاء في البيان: «إننا في المنبر التقدمي نستنكر ليس موقف النواب الخمسة الذي تبنوا المقترح ورفعه مجلس النواب وبصفة مستعجلة، وانما معهم وربما قبلهم كل النواب الذين صمتوا ومرروا هذا المقترح، وهو موقف مدان ومستنكر بكل المقاييس، وكان حرياً بالنواب، كل النواب، ان يكونوا مدافعين صناديد عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة ومكتسباتها وضد كل من يريد الانتقاص منها، لا أن يكونوا متواطئين ومتخاذلين حيال الحقوق المشروعة للعمال كما ظهروا ازاء المقترح المذكور، وحيال الكثير من القضايا والملفات العمالية.

إن قطاع النقابات بالمنبر التقدمي وهو يؤكد دوماً بان الاعتصامات والإضرابات هي حق أصيل للعمال وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها البحرين، فإنه يحذر من الانتقاص من الحقوق العمالية والذهاب بعكس ما يتجه له المجتمع الإنساني في توسيع دائرة الحريات والحقوق مما يساهم في الإساءة إلى مملكة البحرين ومكانتها في المحافل والمنظمات العمالية والدولية وأن أي محاولة من النواب او من أي إدارة أي شركة، أو من أي طرف كان لا بد ان تقابل بالرفض الشديد المساس بهذا الحق طالما انه يأتي بعد الوصول إلى طريق مسدود لأي مفاوضات او مشاورات و يمارس بطريقة سلمية ويعبر عن آمال ومطالب وطموحات العمال.

ويدعو المنبر التقدمي جميع منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتهم المنظمات والاتحادات النقابية والعمالية، وجميع الأطراف الأخرى المعنية التصدي لهذه المحاولات.

قطاع النقابات العمالية والمهنية
المنبر التقدمي
٢٠١٦/١١/٩

بمناسبة اليوم العالمي للتسامح

«التقدمي» يدعو إلى نشر ثقافة التسامح والتمسك بالوحدة الوطنية

أصدر المنبر التقدمي بياناً بمناسبة السادس عشر من نوفمبر اليوم العالمي للتسامح، اليوم الذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1996 يوماً دولياً للتسامح ودعت للاحتفال به كل عام لتأكيد التزام الدول والحكومات بالعمل على النهوض برفاه الانسان وتشجيع التسامح والتقارب بين الدول والشعوب واحترام التنوع الذى يزخر به هذا العالم، وكلها قيم ومبادئ هي في جوهرها اعتراف بحقوق الإنسان للآخرين والتي بات التأكيد عليها والالتزام بها في ظل الظروف والأوضاع والمنعطفات الراهنة التي يمر بها العالم أكثر من أي وقت مضى.

إن المنبر التقدمي وهو يستذكر هذه المناسبة ويستحضر معانيها ليؤكد على ضرورة تكثيف الجهود والمبادرات التي من شأنها إرساء ثقافة التسامح باعتبارها قيمة إنسانية ترفض الإقصاء والتعصب والانغلاق والكراهية، ونحن اليوم في أشد الحاجة للتأكيد على هذه المعاني والقيم خاصة حيال ما نشهد في بلادنا والمنطقة العربية من خطابات كراهية ومحاولات بث كل ما يؤزم ويشق الصف الوطني ويخلق حالة من التباعد والنفور بين مكونات شعبنا.

و"التقدمي" الذى دعا ولازال وسيظل يدعو إلى الوقوف بشدة وبحزم ازاء كل هذه المحاولات والتمسك بكل معانى التسامح، ليدعوا كل القوى ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاتصال والتواصل والإعلام وخطباء المنابر الدينية الى جهد مكثف يناهض جميع أشكال ومظاهر العنف والتعصب وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والحوار والديمقراطية الحقيقية والتأكيد على حق الاختلاف وتوسيع هوامش الحريات وفى مقدمتها حرية الرأي والتعبير والمعتقد، جهد وعمل وطني يعكس الوعي اللازم بهذه المعاني والقيم وحاجتنا إلى الالتزام بها وتكريس ثقافة التسامح ويدرجها ضمن أنشطة وبرامج ومشاريع تلك الجهات والأطراف ، مع أهمية الالتفات إلى المناهج ونظم التعليم ، وتبنى كل ما يجعلنا نتمسك بجوهر التسامح وإدراك ضرورته ويمكننا من التصدي لكل من يريد ان يجعل التسامح فهماً ملتبساً يحمل معانٍ سالبة تكرس حالة التباعد أو الإقصاء، أو الاحتراب، أو التعصب وعدم احترام التنوع.

كما يشدد المنبر التقدمي على أهمية دور الدولة باعتبارها الحاضن الأكبر للتسامح في نشر ثقافة التسامح بعيداً عن أي اتجاهات ثقافية أو دينية أو سياسية، خاصة عبر تبني المعاني الواردة في إعلان مبادئ التسامح الأممي عبر النظم التعليمية، والتصدي الحازم لخطابات الكراهية والمثيرة للنعرات والحساسيات بين مكونات الشعب، وعبر دعم وتشجيع المبادرات الرافضة لذلك والمدافعة عن قيم التسامح والوحدة الوطنية، ويؤكد التقدمي بان خلق المناخات الإيجابية والتمسك بمقتضيات التسامح بدءاً من المواطنة الكاملة، والمساواة، وحرية الرأي، والتصدي لكل أشكال الاستبعاد والتهميش، والعدوانية والتعصب، سيؤدى بنا جميعاً الى مرحلة تتعزز فيها قدراتنا على مواجهة الأزمة السياسية الراهنة وكل التحديات التي يزخر بها واقعنا وتلك المحيطة بنا جراء تداعيات العواصف والحروب الجارية في المنطقة التي تمر بأوضاع غريبة غاية في الصعوبة والتعقيد من الصراعات والمشاحنات والتعصب والإلغاء والتطييف مما يشكل تهديداً غير مسبوق ليس فقط لقيم وثقافة التسامح والتعايش وقبول الآخر بل ايضاً لوحدة النسيج الاجتماعي لشعوب المنطقة وحتى لمواطني الدولة الواحدة ، وتساعدنا على تجاوز أزمتنا السياسية الراهنة.

المنبر التقدمي
١٦ نوفمبر ٢٠١٦

فضفضة

العامل المرن

عيسى الدرازى

قرار مجلس الوزراء بإصدار نظام تصريح العمل المرن، والذي يتيح حسب التصريحات الرسمية للعمال الوافدين تعديل أوضاعهم القانونية، ويوفر للسوق المحلية حاجتها من العمالة لسد الشواغر المؤقتة بشكل قانوني، مع التأكيد أنه لن يشمل العمالة الهاربة، ولن يقبل انتقال العمال من أصحاب العمل الحالي إلى نظام العمالة المرنة.

يحمل هذا القرار جوانب احسبها إيجابياً لو نظرنا من عيون هذه العمالة التي ينطبق عليها القرار، هذه الفئة من العمالة بعد انتهاء مدة استقدامهم وحينما يأتي موعد التجديد أو السفر، يلاقي بعضهم أبشع أنواع الاستغلال وأغمق مراحل الشجع، يدفع البعض منهم ما جناه طوال فترة اقامته من أجل تأمين استمراره في البلد بصورة قانونية، وهناك من هم يرفضون هذا الابتزاز ويسجل ضمن سجلات العمالة السائبة.

لو نظرنا للموضوع من جانب فئة العمالة الوافدة، فهذا القرار يعتبر من القرارات والقوانين والاجراءات القليلة التي تصون حقوقهم المهدورة، تفصيلاً للقرار يقول الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم سوق العمل أسامة العبسي أن: النظام يستهدف توفير البديل القانوني للعمالة السائبة، ويقضي بأن تصدر الهيئة تصريح عمل لمدة سنتين، قابلاً للتجديد، ومن خلاله يمكن للعامل الوافد المخالف، العمل المؤقت لدى أي صاحب عمل أو فرد في أية مهنة لا تتطلب ترخيصاً احترافيّاً لمزاولتها، كما يسمح له بالالتحاق بأي صاحب عمل سواء لديه سجل تجاري أو فردي، وبالتعاقد المباشر المؤقت، الى جانب منح أي صاحب عمل إمكانية التعاقد مع العامل المرن بصورة كلية أو جزئية وبنظام الساعات أو الأيام أو الأسابيع، كما يسمح للعامل الأجنبي بالعمل لدى أكثر من صاحب عمل وفي أكثر من وظيفة، فقد يكون صباحاً في وظيفة ومساء في أخرى، والغرض من كل ذلك، منح الاقتصاد المرونة الكافية؛ لكي يوظف صاحب العمل متى احتاج إلى ذلك". إذا فإن القرار باختصار سيقضي نظرياً على مسمى "العمالة السائبة" وهو في نظر المنظمات الدولية ذات العلاقة علامة إيجابية فارقة وترفع مؤشرات البلد على المقاييس الدولية المتعلقة العمال، ولكن، سؤال يطرح ويبدو ذا وجاهة ولم يصل إلى الإجابة من الردود الرسمية الصادرة التي تناولت هذا القرار، ما الذي يضمن أن يطبق هذا القرار على العمالة الموجودة حالياً فقط ولا يتم القفز عليه لتطبيقه على اعداد اخرى من عمالة غير ماهرة يتم جلبها بعد تطبيق هذا القرار ويتم اغراق السوق بها وبالطبع سيكون له صفة قانونية للعمل. السؤال الأخرى من الذي يضمن صاحب العمل الوطني من عدم انتقال العمالة المنتظمة لديه للعمل ضمن نطاق هذا النظام المرن. مسألة العمالة الوافدة غير الماهرة يحتاج إلى معالجة من الجذور، لا ننكر طبعاً أهمية هذه الفئة، دون مكابرة ودون الخوض في المثاليات، هذه الفئة من العمالة تقوم عليها البلد حرفياً، كقطاع الانشاءات والمهن الدنيا، وغيرها من المواقع التي لا يشغلها غير هذه العمالة.

القرار أول الغيث لترتيب أوضاع العمالة الوافدة غير الماهرة، ولكن هناك جانب أكثر إلحاحاً وهو ازدياد اعداد العمالة الوافدة الماهرة التي تتبوأ مناصب اشرافية ومناصب عليا بعضها عن استحقاق وبعضها يمكن إحلال عمالة وطنية ومكانها، حسب التصريحات الدورية لوزارة العمل فيما يتعلق بحجم العمالة الأجنبية فقد تخطت النصف مليون عامل أجنبي، في مقابل العمالة الوطنية التي لم تصل إلى نصف هذا العدد، لو وضعت خطة وطنية ذات بعد استراتيجي لإحلال العمالة الوطنية فلن نواجه هذه الفجوة الكبيرة في سوق العمل. المطلوب خطة وطنية لإحلال العمالة الوطنية.

في كلمته أمام المؤتمر الثامن لجمعية «وعد» الأمين العام للتقدمي:

نـدعو إلـى سـرعـة إطـلاق التيـار الـوطنـي الديمقـراطـي

ألقى الرفيق خليل يوسف، الأمين العام للمنبر التقدمي كلمة جمعيات التيار الوطني الديمقراطي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام الثامن لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، فحيا فيها انعقاد المؤتمر، وهنأ الرفاق في «وعد» بهذه المناسبة، معبراً عن التمنيات بنجاح المؤتمر وبلوغ الاهداف والقرارات التى يصبوا اليها، لأن نجاحه هو نجاح لنا وللحركة الوطنية والديمقراطية في بلادنا، ولمجمل النضال الشعبي في سبيل الديمقراطية والاصلاحات السياسية وتجاوز الأزمة السياسية الحادة التي ماتزال بلادنا تعانى منها ..

وحول وحدة ومهام التيار الديمقراطي قال الأمين العام انه يتشكل في المجتمع رأي عام يطالب جمعياتنا الثلاث: "التقدمي" و"القومي" و"وعد" بأن تضطلع بدورها للإعلان عن هذا التيار العابر للطوائف، خاصة مع التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها المؤلمة على الحالة المعيشية للجماهير تحت ضغط الأزمة الاقتصادية – المالية العام ، وبسبب إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين مست الفئات الأكثر فقراً، وبعد المراوحة الطويلة في العديد من القضايا ومنها قضايا الأحوال الشخصية والحريات والتوجهات المعادية للثقافة والفنون والإبداع الإنساني، ومؤسسات مجتمع مدنى يراد لها أن تكون ضعيفة او شكلية".

مشيراً إلى أن كل هذه التحديات تحفز على تسريع خطى المكونات المفترضة لهذا التيار، من جمعيات وقوى سياسية وشخصيات وطنية، لتذليل المعوقات التي تعترض او تؤخر بناءه.

ملتقى التقدمي الأسبوعي وندوة عن ثورة أكتوبر الاشتراكية

بمناسبة الذكرى 99 لثورة أكتوبر الاشتراكية نظم ملتقى التقدمي بتاريخ 8 /2016/11 ندوة بعنوان (هل كانت ثورة اكتوبر مفارقة واستثناء) تحدث فيها الرفيقان فاضل الحليبي نائب الأمين العام للشؤون التنظيمية وحميد خنجي عضو اللجنة المركزية.

بدأ الرفيق فاضل حديثه بالقول أنها الثورة التي هزت العالم، كحدث كبير وعظيم شهدتها بدايات القرن العشرين، ومع أن ماركس تنبأ بأن الثورة الاشتراكية ستنتصر في بلد صناعي متقدم مثل إنجلترا/ فرنسا/ المانيا، وإذا بها تنتصر في بلد زراعي اقطاعي هي روسيا التي تمثل طبقة او فئة الفلاحين فيها أكثر من 80٪ ولا توجد فيها صناعة متطورة، ولكن بعبقرية لينين الفذة، استطاع ان يقلب المعادلة، عندما ما قاد البلاشفة للإطاحة بالحكومة البرجوازية المؤقتة وإقامة السلطة السوفيتية.

أما الرفيق حميد خنجي فقد أكد على أن ثورة أكتوبر كانت ثورة بيضاء بلا دماء. كما طرح العديد من التساؤلات حول ثورة أكتوبر، هل كانت انقلاباً قامت به حفنة من الثوار البلاشفة والجنود الروس بالاستيلاء على السلطة مثلما روج في الغرب، أم هي انتفاضة، أم هي ثورة ؟، موضحاً أن فكرة لينين بالقيام بالثورة الاشتراكية كانت فكرة غير عادية واستثنائية في الظروف الملموسة لروسيا في تلك الحقبة.

ومـيض

الدينار ما يسوى «بيزه»

حسين العريبي

يتساءل الكثير منا عن اللعنة التي حلت على الدينار البحريني، بحيث كلما أرتفع دخل الفرد وجد نفسه يتدحرج إلى القاع. سلة المشتريات بذات القيمة المالية أصبحت تتقلص عند كل زيارة «للسوبر ماركت»، الأسعار ترتفع وتتضاعف في بعض الأحيان، والدينار بطيء جداً في مجاراتها.

بهذا المعنى نجد أن عملية الادخار في المجتمع البحريني شبه مستحيلة، بل أن أغلب الأسر البحرينية تتجه للاقتراض من البنوك لسد احتياجات رئيسية كتملك وحدة سكنية، أو وسيلة مواصلات. يضاف إلى ذلك تراجع جودة الخدمات الصحية والتعليمية التي تدفع بشريحة واسعة من المواطنين للاتجاه للخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص، مما يلقي على كاهلهم أعباءً مادية مضافة.

في هذا السياق أظهر تحليل للخبير الاقتصادي محمد حبيب – نشر في صحيفة الأيام عام 2008 –إن القوة الشرائية للدينار البحريني فقدت ما نسبته 60٪ من قوتها الشرائية كمتوسط خلال الفترة من سنة 2000 ولغاية 2008، وذلك بمقارنتها بسلع أساسية مختارة.

ويقدم الخبير مقاربة على ذلك بالقول:

كل ذلك يتزامن مع موجة جديدة من النهج الاقتصادي، قائمة على اخضاع المجتمع لنهج اقتصاد السوق الذي عبرت عنه شواهد عديدة منها رفع الدعم الجزئي أو الكلي للدولة عن مجموعة من السلع كالمحروقات، واللحوم. كما الاتجاه لتقنين الرعاية الصحية عبر الدفع بنظام التامين الصحي، إلى جانب إهمال التعليم العام في مقابل فتح أبواب الاستثمار في التعليم الخاص على مصراعيها.

هذا التحول النيوليبرالي الذي يسعى لتحجيم مسؤولية الدولة في الرعاية الاجتماعية ودعم القطاعات الأساسية للمجتمع كالصحة والتعليم، ورعاية محدودي الدخل، يستغل تدني أسعار النفط لتمرير سياساته رافعاً شعارات براقة "كالتحول للاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار بدلاً من الاقتصاد القائم على ريع النفط"، وانتهاء زمن دولة الرعاية".

كل تلك الشعارات البراقة لا تجيب في المقابل عن عجز الدولة في محاسبة القطاعات الحكومية المتسببة في الفسادين المالي والإداري وهدر المال العام الذي يتجسد سنوياً من خلال "كرنفال" تقرير الرقابة المالية والإدارية. وعن ماهية الخطوات المقررة لتطبيق التحولات الاقتصادية والسياسية التي يستوجبها انتهاء زمن دولة الرعاية، والتي يأتي على رأسها مشاركة شعبية حقيقة في صنع القرار، وتطبيق سياسات اقتصادية تنحو للعدالة الاجتماعية كفرض الضريبة التصاعدية على سبيل المثال.

بهذا المعنى يمكن القول "إن زمن دولة الرعاية ولى مصطحباً معه المستبد العادل"!

قطاع المرأة في «التقدمي» يحتفل باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة

بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يصادف في 25 نوفمبر من كل عام نظم القطاع و قفة تضامنية بهذه المناسبة في عصر يوم الخميس الموافق 24 نوفمبر 2016، تحت شعارات (فلنكسر جدار الصمت ولنرفع راية التضامن والوحدة في كافة الحملات والاعتصامات والمحافل الدولية من أجل إنها العنف ضد المرأة، ولرفع شعار "كفى» عنفاً ضد المرأة ... و يداً بيد لإنهاء العنف ضد المرأة).

تخلل البرنامج عدة فقرات متنوعة بينها كلمة لنائب الأمين العام لشئون السياسية الرفيق فلاح هاشم الذي قال فيها: "إن احتفاء ومشاركة المنبر التقدمي بهذه المناسبة هو امتداد لمواقفه ضد كل أشكال وأنماط وأسباب العنف والقسوة والعبودية والضرر الجسدي والنفسي والتهديد ضد المرأة وضد كل انسان في المجتمع البحريني وفي العالم أجمع لأنه عنف يصيب انسانيتنا في الصميم و يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان».

وأضاف: «لطالما كان لمسألة العنف ضد المرأة مكانة بارزة في نضالات المنظمات والحركات النسائية والتقدمية والديمقراطية منذ بداية عصر النهضة يتقدمها المفكرون والفلاسفة وأصحاب الفكر النير مدعوماً بحركة مجتمعية عالمية فاعلة تتقدمها النساء، وبفضل هذه الجهود التي قادتها النساء تحققت تغييرات جذرية في القوانين والسياسات والممارسات ، لتتبناها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ونصت عليه في الكثير من التشريعات والمواثيق الدولية ، وأكدت على أهمية تضمينه جميع التشريعات الوطنية، وأصبح مرتبطاً بشريعة حقوق الانسان».

وأشار إلى أن أي متابع لقضايا المحاكم في البحرين يتلمس بعض أشكال العنف ضد المرأة في مجتمعنا مما يستدعي وقفة جادة من كل قوى المجتمع المدني، وها نحن في «التقدمي» نجدد الدعوة إلى مثل هذه الوقفة الجادة التي من شأنها ترجمة وقوفنا ليس فقط ضد كل اشكال العنف ضد المرأة بل وإلى جانب ذلك تفعيل دورمن في مقدورهم أن يقوموا بجهد أو اسهام من أي نوع يوقف هذا العنف».

وألقت الرفيقة فهيمة درويش رئيس قطاع المرأة البيان الذي أصدره القطاع بهذه المناسبة وجاء فيه: «إنه في الوقت الذي تتصاعد فيه المطالبات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة بضرورة وقف الانتهاكات الا انه لا زالت المرأة تتصدر قوائم ضحايا القتل والاغتصاب و العنف والاستغلال بجميع أشكاله في العالم، حيث تعاني منه أكثر من 70٪ من النساء في حياتهن منها 35٪ من النساء و الفتيات على مستوى العالم تتعرض لنوع من أنواع العنف الجنسي، و أكثر من 130 مليون امرأة على القيد من الحياة قد تعرضن لتشويه أعضائها التناسلية ولا سيما في افريقيا و بعض دول الشرق الاوسط، ويقرب عدد النساء اللواتي تزوجن و لم يزلن صغيرات بـ 700 مليون امرأة منهن 250 مليون دون سن الخامسة عشر.

وأشاد قطاع المرأة بالمنبر التقدمي بالجهود الرسمية والأهلية في تحقيق العديد من المكاسب على المستوى القانوني والتشريعي من خلال وضع 58 أداة تشريعية من أجل الارتقاء بحقوق المرأة، كما ساهمت رفع التحفظات عن بعض مواد اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ليساهم في تعزيز الحماية للمرأة البحرينية بما نصت عليه من حقوق والتزامات تجاه المرأة.

وأضاف: ان ما تحقق بإصدار قانون أحكام الأسرة بشقه الأول في الحد من الانتهاكات والممارسات الغير قانونية ضد المرأة والتخفيف من حالات العنف الممارس ضدها لهو دافع على أن يتبع ذلك صدور الشق الثاني من القانون، باعتبار أنه يوفر الأدوات القانونية التي ترشد القضاء ومختلف المؤسسات المعنية في قضايا الأسرة، وهو ما يساعد على تحسين الأوضاع بالنسبة إلى المرأة، بالإضافة إلى أهمية إزالة الثغرات وتعديل بعض المواد في قانون الحماية من العنف الأسري والذي ساوى فيه المعتدي والمعتدي عليه في حالة الاعتداء على المرأة او اقتراف جرم ضدها في ظل غياب تدابير الحماية من مواد القانون.

وشدد البيان على أهمية تعديل قانون الجنسية بما يضمن للمرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي من حقها بإعطاء أولادها الجنسية فحرمان المرأة من هذا الحق، يكرّس حالة التمييز ضدها وهو ما يتعارض مع الاتفاقية الدولية رقم 111 التي وقعت عليها مملكة البحرين.

كما أشار إلى أهمية تطوير التشريعات العمالية بما يؤمن ويعزز من مشاركة المرأة في سوق العمل ويحد من ظاهرة تفشي البطالة بين صفوفهن أو يدفعهن إلى التقاعد المبكر ومن أجل ضمان حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

وبعدها تواصل برنامج الحفل بأغنية بإسم «إمرأة واحدة» وبعرض فيلمين قصيرين أحدهما حول تاريخ العنف في الأديان و آخر حول التمييز ضد المرأة، ومن ثم تقديم اسكتش قصير، وعرض صوتي لأحدى النساء المعنفات تشرح معاناتها اليومية مع زوجها وتطلب حلاً لمعاناتها.

البطالة في غياب استراتيجية للبحرنة

جواد المرخي

البلدان العربية تابعة لسياسة صندوق النقد الدولي الذي يفرض عليها املاءاته، بحيث تتفادى بناء اقتصاديات وطنية تعتمد على التصنيع، وفي ظل هذه السياسات نرى ان البلدان العربية لا تتجه الى بناء المعامل والمصانع التي يمكن أن تستقطب العمالة الوطنية في البلدان العربية ايضاً ان الوطن العربي يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية عززها انهيار أسعار النفط التي يتحكم فيها سماسرة سوق النفط العالمي، وعليه نرى أن اغنى البلدان العربية اليوم غارقة في الديون ورهينة لشروط وقرارات صندوق النقد الدولي والمصارف العالمية وفي المقدمة دول الخليج العربي.

نحن في البحرين جزء من المنظومة العربية التي تزداد فيها البطالة التي قد أصبحت من أكبر الهموم التي يعاني منها الشباب حالياً وغالبيتهم من الخريجين الذين يتكدسون في معظم البيوت الفقيرة وأصحاب ذوي الدخل المحدود والمتوسط ايضاً خصوصاً في ظل تفاقم الوضع السياسي وعدم وجود بوادر لحلحلة هذا الوضع، ايضاً في ظل عدم وجود استراتيجية وطنية للبحرنة.

وبالرغم من أن ميثاق العمل الوطني حدد في الفصل الأول، المقومات الأساسية للمجتمع، بأن العمل واجب وحق على كل مواطن، ولكل مواطن الحق في اختيارنوع العمل وفقاً للنظام العام والآداب، ومن ثم تكفل الدولة فرص العمل للمواطنين.

إلا أن البطالة قد أصبحت مثل المرض المزمن في ظل عدم الشفافية من قبل الجهات المعنية للإقرار الحقيقي بحجمها وعدم وجود بوادر لتوجهات من أصحاب القرار أو مجلس النواب لدفع عملية البحرنة للأمام، في ظل قانون العمل الحالي الذي لا يراعي مسألة البحرنة والذي تخلى عن إعطاء نسبة حتى 1٪ للعمالة الوطنية في التوظيف. كل هذه الظروف قد ساهمت في اغراق سوق العمل بعمالة اجنبية وصل تعدادها الى 595 الف وما فوق وهي في ازدياد مضطرد مقابل عمالة وطنية تقدر ب 160 ألف فقط، وعليه نسمع في كل موسم مع دفع المؤسسات التعليمية بالآلاف من الشباب طالبي العمل والوظيفة تصريحات إعلامية من هنا وهناك بضرورة التوظيف والتدريب، لكن هذا يبقى حبراً على ورق لا يدفع في مسألة التوظيف الحقيقي.

ايضاً لدينا مشكلة تدفع في تفاقم البطالة وهي توظيف البحرينيين بعقود مؤقتة ما يجعل أصحابها تحت ضغوط التسريح في كل لحظة، لأنهم محرمون من التوظيف الثابت، ولدينا أمثلة مجموعة الأطباء والطبيبات المعروفة بـ 150 ومجموعة 1912 ومجموعات أخرى تواجه نفس المآل.

تفاقم أوضاع البطالة في البحرين يساعد كثيراً في بروز ظاهرة الفقر السريع في وسط المجتمع الذي يدفع في تكوين أفكار سلبية في صفوف الشباب نتيجة اليأس ونشوء الميل للإجرام بأشكاله المختلفة كتعاطي المخدرات والسرقات والتحايل والنصب، واندفاع الشباب لتبني أفكار التطرف والفوضوية التي تساهم في تبني أفكار الانتقام والعنف.

اللجنة القانونية بـ «التقدمي» تنتقد زيادة أعباء التقاضي

إن اللجنة القانونية في المنبر التقدمي إذ تساند كل الخطوات الرامية إلى تسهيل إجراءات التقاضي فإنها تتابع بحذر سلسلة الخطوات التي أقرت أو في طريقها إلى الاقرار والتي تستهدف بحسب ما هو معلن إلى زيادة الرسوم ونقل المحاكم الشرعية إلى مبنى مستقل وأن اللجنة القانونية تبدى خشيتها من أن تزيد هذه الإجراءات أعباء إضافية على المتقاضيين من المواطنين والمقيمين وتكون لها تأثيرات سلبية على مجمل عملية التقاضي.

وقد تمثلت أولى هذه الإجراءات في إصدار وزير العدل في شهر سبتمبر المنصرم قرارين وزاريين يهدفان إلى زيادة الرسوم على المحامين والمتقاضيين. فقد استحدث القرار رقم (53) لسنة 2016 بشأن تحديد رسم القيد في الجدول العام للمحامين استحدث رسوم جديدة على قيد المحامين تمثلت في فرض رسم ثابت قدره 500 دينار على القيد أمام محكمة التمييز ورسم قدره 300 دينار على قيد المحامين المشتغلين كما ورفع رسم قيد المحامين تحت التمرين من 100 إلى 250 ديناراً. أما بشأن تجديد القيد فقد تم زيادة رسم تجديد قيد المحامين أمام محكمة التمييز من 50 إلى 150 ديناراً وللمحامين المشتغلين إلى 100 دينار على الرغم من أن الزيادة الأخيرة كانت فقط قبل سنة واحدة من القرار الجديد عندما زاد الرسم من 20 إلى 50 دينار. أما بشأن رسم تجديد قيد المحامين تحت التمرين فقد أصبح الرسم الجديد 20 دينار بدلاً من 10 دنانير.

أما القرار الثاني وهو القرار رقم (54) لسنة 2016 بشأن تعديل الرسوم القضائية فقد استحدث القرار زيادة في الرسم المفروض على إعادة الدعوى التي شطبت إلى جدول المحكمة وبلغت هذه الزيادة 50 ديناراً بدلاً من 10 دنانير وهي ذات الزيادة التي فرضها القرار كرسم على إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة الموقوفة بناء على اتفاق أطراف الدعوى.

أما الاجراء الثاني في هذا السياق فهو التعديل المزمع إجراءه على بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 3 لسنة 1972 بشأن الرسوم القضائية والذي سينظره مجلس النواب في 15 نوفمبر 2016 والذي سيتم بموجبه زيادة الرسوم القضائية بنسبة 3٪ من قيمة المطالبات المالية التي تزيد على 3 آلاف دينار بشرط أن لا تتجاوز 200 ألف دينار.

إن اللجنة القانونية في المنبر التقدمي تبدي خشيتها من أن هذه الزيادات سواء المفروضة على الرسوم القضائية أو على تسجيل وتجديد قيد المحامين ستنعكس سلباً على عملية التقاضي وستشكل عبئاً جديداً على المتقاضين قد تكون عقبة أمام فئات واسعة من المواطنين والمقيمين في تحمل أعباء اللجوء إلى القضاء أو الحصول على الدعم القانوني مما سيكون له أثراً سلبياً على حق التقاضي الذي يكفله الدستور.

أما الإجراء الأخير في هذا الشأن فهو ما تناقلته الصحف المحلية على لسان رئيس المجلس الأعلى للقضاء من وجود مساعي لنقل المحاكم الشرعية إلى مكان مناسب تنفيذاً لتوصيات المؤتمر الثالث للمرأة البحرينية، وأن وزير العدل يعمل جاهداً على إيجاد مبنى مناسب للمحاكم الشرعية، وقد ترافقت هذه التصريحات مع وجود أحاديث متداولة عن وجود النية لنقل المحاكم الشرعية إلى الرفاع مع بداية السنة الجديدة.

ومع وجود الحاجة إلى إيجاد مبنى مستقل ومناسب للمحاكم الشرعية ولتنفيذ الأحكام الشرعية إلا أن ذلك يجب أن يكون بالقرب من مبنى وزارة العدل لأنه في حالة ما إذا تم نقل المحاكم الشرعية إلى منطقة بعيدة عن مبنى المحاكم فإن ذلك سيشكل عبئاً كبيراً وجديداً على المتقاضين والمتقايضات بالذات وعلى قدرة المحامين على التوفيق بين متابعة حضور دعاوهم في مبنى المحاكم وحضور المحاكم الشرعية مما ستكون له آثار سلبية على عملية التقاضي وعلى زيادة تكاليف أعبائها.

إن اللجنة القانونية في المنبر التقدمي إذ تعبر عن قلقها من مغبة الاستمرار في سياسة التفرد في اتخاذ القرارات المتصلة بحق التقاضي من قبل وزارة العدل وتجاهل أصحاب الشأن وبالخصوص جمعية المحامين البحرينية وفي ظل غياب أي دور حقيقي لمجلس النواب في هذا الشأن فإن ذلك قد تكون له آثار سلبية على مجمل عملية التقاضي وعلى مبدأ حق التقاضي المكفول دستورياً.

اللجنة القانونية
المنبر التقدمي
١٥ نوفمبر ٢٠١٦

ملتقى التقدمي يناقش التجربة المغربية في الاصلاح السياسي

أقام ملتقى التقدمي الأسبوعي ندوة حول تجربة الاصلاح السياسي في المغرب شارك فيها الرفيقان المحامي محمود ربيع ود. حسن مدن، حيث استعرض المحامي ربيع وبالتفصيل الخريطة السياسية والحزبية في المغرب الشقيق، وتحولاتها على مدار عقود، كما سلط ضوءاً كاشفاً على تاريخ المشاركة السياسية والبرلمانية هناك، ومسار التطور الدستوري، مؤكداً على أن مسار الاصلاح التدريجي، رغم ما انتابه من بعض العثرات، يعد نموذجاً متميزاً حمى المغرب من الأزمات السياسية.

وإلى هذه النتيجة أيضاً خلص د. حسن مدن الذي تحدث عن الانتخابات البرلمانية في ظروف التعددية الحزبية وتداول السلطة الذي أقره الدستور المغربي الجديد، والذي توافق عليه المغاربة بعيد العواصف التي طالت العالم العربي بين نهايات 2010 وبدايات 2011، وطالت شراراتها المغرب في البداية، ولكن ملك المغرب ومعارضتها أحسنا التعامل مع الأمر.وأشار المتحدثان إلى أن هذا لا يعني أن هذه التجربة مثالية وخالية من المثالب، ولكننا إزاء تجربة من النضج السياسي وبعد النظر أظهرها طرفا المعادلة: المؤسسة الملكية من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، بتغليب الولاء للوطن ومصالحه العليا وقضية أمنه واستقراره على كل الاعتبارات الحزبية والفئوية التي أحدثت ما أحدثت من خرائب في غير مكان.

«التقدمي» يتضامن مع الشعب السوداني الشقيق

استجابة لضغوط المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين وكغيره من الأنظمة الراعية لمصالح المتنفذين على حساب أوسع فئات الشعب الكادح، يقدم النظام في السودان الشقيق على إجراءات تقشفية تتمثل في رفع الدعم ورفع الأسعار على المواد الاستهلاكية الضرورية لحياة المواطنين، بدأها باستهداف أسعار الوقود والكهرباء.

وقد أثار ذلك موجات احتجاج غاضبة لدى مختلف فئات الشعب وفي مختلف مناطق البلاد.

في الآونة الأخيرة بدأت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية النهج نفسه، الذي سرعان ما انعكست آثاره المؤلمة على الحياة المعيشية للمواطنين، وخصوصا الفئات الدنيا في المجتمع، ما آثار تململها واحتجاجها. ولنا أن نتصور حجم الإيلام الذي ستوقعه مثل هذه السياسات على جماهير الشعب السوداني الشقيق، التي يتدنى مستوى المعيشة لديها بما لا يقاس عن ما هو في بلداننا.

ولا شك أن الإجراءات التعويضية الوهمية بزيادة معينة في أجور العاملين في الدولة لن تجدي نفعا، كونها ستُعمِل «مقص الأسعار والأجور» ليُسقِط آخر قرش من جيوب كادحي السودان. وعندها، وفي أوضاع كالتي يعيشها شعب السودان الشقيق، ستغدو مواد الوقود ليست مواد قابلة للاشتعال بذاتها، بل وقابلة لأن تشعل حريقا هائلا يقض مضاجع مستهدفي لقمة الجائعين وأدوية المرضى وما يستر العراة من بقايا لباس.

إننا إذ نستنكر القمع الوحشي الذي تواجه به السلطات غضب الشعب بدلا من الاستماع إلى صوته والاستجابة لإرادته، فإننا نعبر عن تضامننا النضالي مع الحزب الشيوعي السوداني الشقيق وكافة القوى السياسية والاجتماعية المعبرة عن مصالح الشعب والمدافعة عنها. ونناشد كل القوى المحبة للحرية والسلام والتقدم الاجتماعي إبداء التضامن القوي مع الشعب السوداني في نضاله العادل في وجه غول السياسات النيوليبرالية.

المنبر التقدمي
المنامة – البحرين
٦ نوفمبر ٢٠١٦

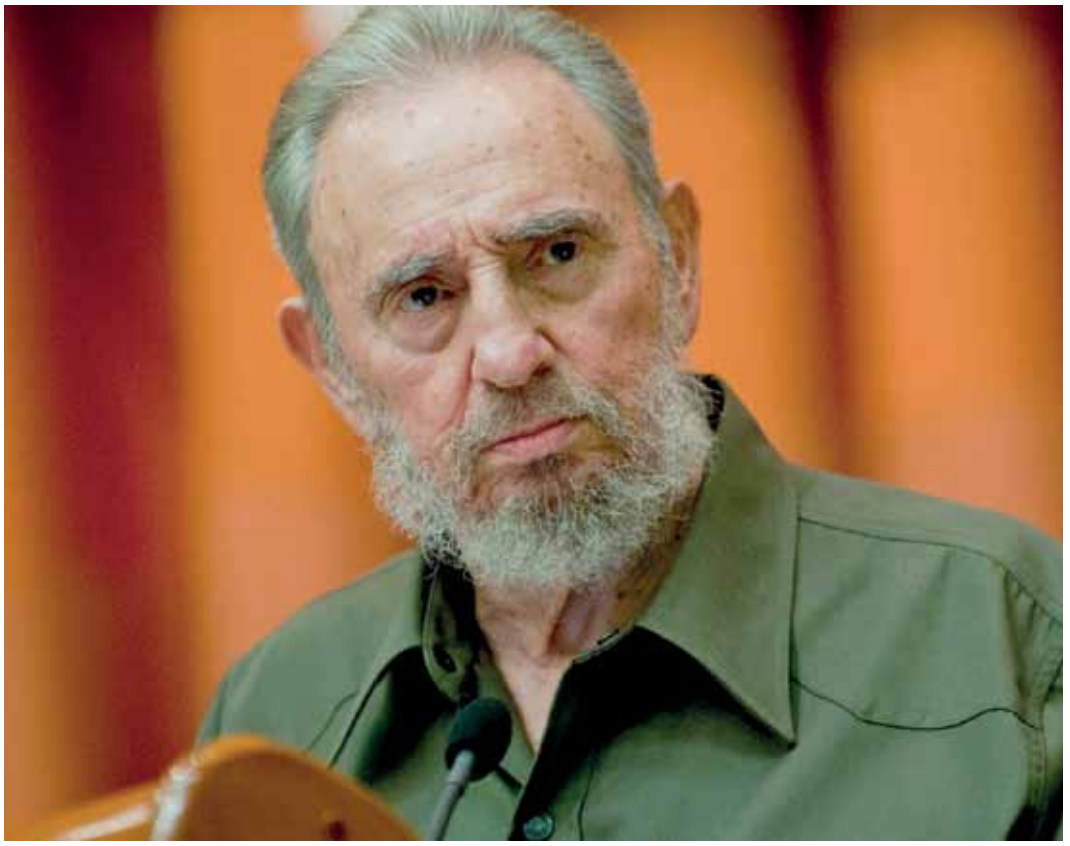

التقدمي» بمناسبة رحيل فيدل كاسترو:

سيبقى إرثه ونضالات شعبه ملهمة على طريق الحرية والكرامة الوطنية

رحل عن عالمنا قائد ومناضل ثوري ورمز أممي عظيم طالما ألهم شعوب العالم الطامحة نحو الحرية والعدالة والكرامة والاستقلال الوطني، وهو الذي اختط مع رفيق دربه المناضل الثوري البارز ارنستو غيفارا مسارا ثوريا متميزاً، وقاوم بصلابة ومبدئية الغطرسة الإمبريالية الظالمة وتحدى الحصار الذي فرض على كوبا الثورة لعقود طويلة، وفي خضم كل ذلك لم يبخل يوما بتقديم كافة وسائل الدعم والمساندة لقوى التحرر الوطني العالمية ومن بينها على وجه الخصوص القضية الفلسطينية وكافة القضايا العادلة للشعوب العربية والافريقية على طريق الاستقلال والتحرر الوطني.

إنه الرمز الأممي والتقدمي البارز فيدل كاسترو قائد الثورة الكوبية وزعيم الحزب الشيوعي الكوبي، الذي نجح في قيادة بلاده نحو طريق الحرية والسيادة والاستقلال الوطني وفي تحقيق انجازات ملهمة لكل شعوب العالم في مجالات حيوية كالصحة والتعليم والقضايا الاجتماعية المتعددة، على الرغم من قسوة وطول فترة الحصار وضراوته وعدوانيته غير المبررة، وهي انجازات طالما عجزت عن تحقيقها حتى اليوم دول كبرى ذات امكانيات ضخمة عليها ان تتعلم من تجربة كوبا ومن تلاحم وصمود شعبها العظيم وقيادته.

لقد دلل مسار الثورة الكوبية المظفرة على أن الالتصاق بهموم وقضايا الشعب هو خير وسيلة للدفاع عن الثورة ومبادئها، وهذا ما جسده فيدل كاسترو ورفاقه في التصاقهم بقضايا شعبهم والدفاع عنه في ظل ما تعرض له من مؤامرات وتهديدات ومخاطر محدقة حاولت المساس بسيادته واستقلاله وكرامته الوطنية.

إننا في المنبر التقدمي لنشاطر القيادة الكوبية والشعب الكوبي الصديق وكل أحرار العالم أحزانهم برحيل القائد الفذ فيدل كاسترو الذي سيبقى إرثه النضالي العظيم ونضالات حزبه ملهمة لنا جميعا ولكل شعوب العالم على طريق الحرية والاستقلال والكرامة والثبات على المبادئ والصمود ورفض الهيمنة والغطرسة الإمبريالية.

هيئة الحقيقة والكرامة في تونس

المحامي حميد الملا

بعد انتصار الثورة التونسية بثلاث سنوات بادر التونسيون بإنشاء منظمة تعنى بالتاريخ الملئ بالانتهاكات والمشحون بالدموع والآلام والجراح التي خلفتها العهدان السابقان: عهدا زين العابدين بن علي والحبيب بورقيبة فكان لهم ذلك بتأسيس هيئة الحقيقة والكرامة من أجل تحقيق أهداف الثورة التونسية ولضمان الانتقال الديمقراطي. والهدف الأسمى لتلك الهيئة هو تفعيل العدالة الانتقالية من خلال كشف الحقيقة عن مختلف الانتهاكات ورفع الغطاء عن منتهكي حقوق الانسان ومساءلة ومحاسبة المسئولين عنها وجبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا، كل ذلك من اجل تحقيق المصالحة الوطنية. وقد حدد للهيئة زمن المساءلة وذلك للفترة من الأول من يوليو 1955 وحتى 31 من ديسمبر 2013 وجاء على رأس هذه الهيئة المناضلة سهام بن سدرين.

هيئة الحقيقة والمصالحة انبثقت من المجلس الوطني التأسيسي، ومنذ أن تأسست قدم اليها 56 ألف ملف من مختلف القضايا والانتهاكات ومن مختلف الاطياف السياسية والنقابية ومن أحزاب ذات ايديولوجيات يسارية واسلامية ومن مواطنين عاديين أيضاً، إلى جانب فئات من الأمازيغ والطائفة اليهودية. وعلى أثر تشكيل الهيئة تأسست لجان عاملة تمثلت في لجنة سُميت بالتحكيم والمصالحة، ولجنة أخرى للفحص الوظيفي وإصلاح المؤسسات ولجنة ثالثة سُميت بالبحث والتقصي، إضافة للجنة جبر الضرر ورد الاعتبار، إلى جانب لجنة حفظ الذاكرة ولجنة المرأة، أي ما مجموعة ست لجان عاملة في مجال كشف وتدقيق ومعرفة الحقيقة خلال تلك الفترة المحددة. باشرت اللجنة عملها في العام 2014 ، وقد استقبلت حتى الثاني من ابريل 2015 عشرة آلاف ملف.

وللهيئة تسع مكاتب تم افتتاحها في مختلف المحافظات التونسية، وقد خصص للهيئة ميزانية قدرت بحوالي اثنين ونصف مليون دينار تونسي ارتفعت في العام 2016 الى 19 مليار و851 مليون دينار تونسي. وعلى أثر تشكيل الهيئة وبدء عملها أبرمت اتفاقية مع هيئة الامم المتحدة للمرأة والهدف من هذه الاتفاقية إدماج النوع الاجتماعي في مسار العدالة الانتقالية.

ويمكن القول وبمجرد تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة أصبحت هذه الهيئة أداة فعالة لجهة البحث عن الحقيقة في ملفات انتهاكات حقوق الانسان وإنصاف الضحايا من خلال جبر الضرر ورد الاعتبار لهم. ولابد من الإشارة إلى أن هذه الهيئة تعتبر جهازاً ذا اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملفات تم فيها انتهاكات لحقوق الانسان، ودور الهيئة هو البحث عن الحقيقة وانصاف الضحايا وتقييم الضرر.

جدير بالذكر بأن هيئة الحقيقة والكرامة هي هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي وقد أنشئت بموجب قانون رقم 53 لسنة 2013 وتتكون من خمسة عشر عضواً.

المراجع: –

اعرف هيئة الحقيقة والكرامة.
بيان المرصد التونسي لاستقلال القضاء.
سهام بن سدرين / هيئة الحقيقة والكرامة تجاوزت كافة الصعوبات.
ندوة صحفية لهيئة الحقيقة والكرامة.

محطات

يحررها: خليل يوسف

إصلاح وإصلاح ..!!

يخطئ خطأ فادحاً من يظن أن الإصلاح المنشود يقتصر على الحكومة وأجهزتها ، هذا مطلوب وملح وجوهري، ولكن بنفس القدر من الإلحاح والأهمية لابد من إصلاح حال الكثير من مؤسسات مجتمعنا المدني ، من جمعيات ونقابات، واتحادات، ومراكز، وهيئات، إلى آخر ما تشمله القائمة .
هل يمكن ان تدرك وتعى وتستوعب معظم مؤسسات مجتمعنا المدني انها بحاجة الى إصلاح هى الأخرى، وهل يدرك من يقبض على زمام أمور هذه المؤسسات وخاصة الذين دأبوا على المطالبة بالتغيير والإصلاح وضخ دماء جديدة فى شرايين العمل العام أنهم أول الناس ممن يجب ان يقتلعهم اي إصلاح حقيقى فى مسار هذه المؤسسات، تماماً كما هو الحال فى الجهاز الحكومى..
انها حقاً معضلة لم ننشغل فيها كما يجب، لذلك ليس غريباً أن تستمر محاولات تصفية الخلايا الحية فى واقع مؤسسات مجتمعنا المدنى حتى بات بعضها كسيحاً أو مفككاً، أو مجرد واجهة لأشخاص أفرغوها من أى مضمون، وبعضها صارت مستباحة، لا مضمون، لا هدف، مجرد حالة فريدة تجعلك تتساءل: هل نحن أمام مشكلة ، وبعضها يصعد القائمون عليها بلا حساب، يثبتون حضورهم فى المشهد ويقولوا لنا نحن هنا ونسوا أن الكبار لا يحتاجون إلى جمعيات يصعدون عليها لكي يكون لهم حضورا هنا أو هناك، وبعضها لازال صامداً ضد كل كل ما يزخر به المشهد من عبث ..!!

المسؤول السوبر

بقاء المسؤول، أي مسؤول، فى أي بلد، فى أي موقع من مواقع المسؤولية لفترة صلاحية لا تنتهى، ألا يكون على حساب منظومة القيم، على حساب ضخ دماء جديدة فى شرايين المسؤولية العامة، على حساب نزاهة العمل العام وبالذات حين تتداخل لغة المصالح الخاصة مع المسؤولية العامة، والأسوأ والأخطر حين تكون لغة المصالح هى الحاضرة ، الأعلى صوتاً، والأكثر تأثيراً، والأقوى نفوذاً، وتتحول المسؤولية إلى شئ آخر كلنا نعرفه ..!!

تهم الفساد لا تسقط بالتقادم

اليوم العالمى لمكافحة الفساد الذى يصادف التاسع من ديسمبر من كل عام ، مرّ كالعادة مرور الكرام ، بيان من هذه الجهة او تلك يذكرنا بالمناسة والجهود المبذولة على الصعيد الدولى فى مجال محاربة الفساد، دون إشارة، او إشارة تنبئ عن مراوحة على كل الصعد الرسمية والرقابية والتشريعية والبرلمانية ، وكلها تجعلنا عند نقطة الصفر، ونبدأ من أول السطر وربما لا نجد حتى السطر ..
يكفى – كمثال ليس إلا – التمعن فى الأصداء الخجولة على التقرير الحادى عشر لديوان الرقابة المالية والإدارية، سنجد نفس الأصداء، نفس الكلام، نفس لجان التحقيق التى تتشكل، ونفس الجان وزارية التى «تتدارس» الملاحظات

معزوفة كل عام، والنتيجة لا شئ سوى هذا الاكتشاف المذهل، ان لدينا فساداً من دون فاسدين ..!!
لذلك يظل اليوم العالمى لمكافحة الفساد مناسبة تذكرنا بأن هناك فساداً فى العالم، وكأن المطلوب منا هو تذّكر المناسبة، وأن ننسى أن تهم الفساد لا تسقط بالتقادم ..

ماذا يعني ..!

– هل قرأتم فحوى هذا الاقتراح البرلمانى اللافت فى معناه وتوقيته ..
الصحف نشرت مايفيد عن تقديم مجموعة من النواب مقترحاً بتحديد أوقات عمل المحلات التجارية، وإذا كان علينا أن نلاحظ رد أمانة العاصمة على المقترح ومفاده ان المقترح يتعارض مع الحرية التجارية، فضلاً عن عدم الحاجة إليه ..
ذلك مجرد مثال على على نوعية ومستوى اهتمامات النواب، وهو أمر يدفع الى السؤال: ما وراء ذلك ؟
ما معناه ؟ ما غايته ؟
– هل قرأتم ما نشر فى شأن مطالبة بلدي الجنوبية بإرجاع ملكية ساحل بلاج الجزائر إلى وزارة الاشغال والبلديات، ووقف الاستثمار فيه لكونه من السواحل المخصصة للمنفعة العامة ..
هذه ليست أول مطالبة من نوعها إلى درجة تشعرنا أن موج هذه النوعية من المطالبات لا يتوقف، ألا يعنى ذلك شيئاً يستحق التوقف والمراجعة والتصويب .
– أخيراً، هل قرأتم وتمعنتم فى معنى تصريح مسؤولة ببلدية المحرق حين قالت «البلدية استعادت هيبتها الآن، بعد أن قطعت شوطاً كبيراً لأن تكون قوية وهى ماضية فى طريق مستقيم وعلى خطى ثابتة ..!!
انه كلام له معنى، ولأن له معنى فهو يثير علامات استفهام وتعجب

حكمة ..

الخاملون البلداء لايرضيهم أي شئ حتى وإن كان خارقاً.

مشكلة ..

مشكلة حين نريد أن نعالج الشطط بشطط آخر، والمنكر بما هو أنكر، والسئ بما هو أسوأ، ومشكلة حين يخرج علينا الانتهازي والكاذب والمنافق والفاسد بمواعظ فى الوطنية ويدعو إلى مواجهة الفساد ، إنها مأساتنا ..!!

المتنبي والنفخ فى الرماد
يقول المتنبي: «لقد أسمعت لو ناديت حياً، لكن لا حياة لمن تنادي/ ونارك لو نفخت بها أنارت، لكنك تنفخ فى رماد» ..
كأن المتنبي يعيش بيننا الآن، كأنه يشعر بمعاناتنا، هل يكفى ياترى أن نتمعن فى كم القضايا والملفات والوقائع
ومفاصل مجريات واقعنا، وفى كل هذا الكم الهائل من الكلام الطيب والوعود والالتزامات التى تنصب فى أبسط استنتاج على إقناع كل مواطن بأن هناك من يفكر حقاً فى راحته، وفى تسهيل شئون حياته وعمله، ولكم أن تتخيلوا العجائب لو كان السيل من الكلام والوعود مردرد ، فماذا كانت النتيجة لتكون ..؟!!

خطير جداً ..

خطير جداً ان تتقزم مؤسسات الى أفراد، وان تنتفي لصالح حضورهم ..
وخطير أن تتقلص هذه المؤسسات فى غاياتها ومنطلقاتها وآمادها لصالح هؤلاء ..
والأخطر، والأسوأ ان المؤسسات التى لا تسلم أمرها لهؤلاء ولا تجيّر كيانها لهم تعرض نفسها لكارثة ،
ولانحلال وكأنها تمضي من منكر إلى منكر اكبر منه ..!!

الفاعل الأصلي ..!!

حيال كثير من الملفات والقضايا والوقائع ، من المهم أن نلاحظ بأن هناك من هم أخطر من الفاعلين الأصليين،
شركاء بالفعل، أو التواطؤ، أو حتى بالصمت، الفاعل يؤدى دوره المطلوب إلى أجل ثم ينتهى دوره، ولكن ما يستوقفنا ويثير دهشتنا هم الشركاء، هؤلاء يستمرون فى التأجيج، ويقومون بأفعال تجعل جروحنا دائماً عميقة وغائرة فى عملية يطحن فيها الوعي بالجهل ..!!

الديمقراطية

يصر البعض على أن يفهم الديمقراطية بطريقة خاصة، خاصة جداً، لا علاقة لها بالمفاهيم والأصول والأسس التى يجب ان تقوم عليها الديمقراطية، اكتفوا بجعل الديمقراطية شعاراً يرفعونه بوجه خصومهم، ويتلاعبون
بالشعار حسب مشيئتهم وأهوائهم ومصالحهم، ومنهم من فهمها أو أرادها ديمقراطية من نوع لا يرسي نظاماً
ديمقراطياً، ديمقراطية طائفية أو مذهبية تارة، تنتمي إلى الطائفة والمشاعر المذهبية قبل أن تنتمي الى الوطن، ومن أجل الوطن.

دور التيار الوطني الديمقراطي في المشهد السياسي الراهن

هذه الورقة قدمتها في ندوة عقدت في مقر التجمع القومي الديمقراطي، رأيت عرضها في نشرة المنبر التقدمي، حيث أن موضوعها يدخل في صلب اهتمامات المنبر التقدمي وكل من ينتمي للتيار الوطني الديمقراطي، وقد أدخلت عليها بعض التعديلات البسيطة وبما يتناسب والنشر.

إنني شخصيا كتبت كثيرا خلال أكثر من عقد مضى وتحدثت في فعاليات عن التيار الوطني الديمقراطي ودوره، كما تابعت كتابة التغريدات الكثيرة في وسائل التواصل الاجتماعي حول ذات الموضوع، لذا من الطبيعي أن لا يكون لدي الكثير من الجديد، لكن يظل هذا الموضوع محطة اهتمام دائم لنا جميعا ويجب علينا التطرق إليه باستمرار.

في أحيان كثيرة تلقيت بعض السهام من رفاق أعزاء أكن لهم كل الاحترام والتقدير مقدرا تضحياتهم وعطاؤهم طوال مسيرتهم النضالية، لكن يظل عتبي على بعضهم الذين وصل بهم الحال أن يجردوننا حتى من وطنيتنا لسبب أنهم لا يتوافقون معنا في بعض ما نقوله، ويعتقدون وأننا خارج العمل الحزبي المنظم لا يحق لنا أن نقول رأيا للتنظيمات القائمة حول خطاب هذه التنظيمات والمواقف التي تتخذها، أقول لهم عليكم القبول بنا كمواطنين يحق لنا أن نقول رأيا، مثلما أنتم ونحن أصحاب حق في أن نقول رأيا في فعل السلطة وخطابها.

هناك الكثير مما يمكن قوله في فعل السلطة وممارساتها، لكن أقر بعدم شجاعتي ومقدرتي في الدخول في مواجهة حتى ولو بالحديث عن السلطة التي لديها من القوانين والوسائل أن تفسر القول وتكيفه وفق القوانين بأنه تحريض وإساءة وبث للكراهية، وليس في واردي تحمل غضب السلطة وإجراءاتها، وألتمس العذر في ذلك.

من السهل وأنا من مقاعد المتفرجين (مثلما يصفنا البعض من الإخوة) أن أتحدث عن فعل وخطابات الجمعيات السياسية، وحيث أن الإخوة قد اختاروا عنوانا لحوارنا في هذه الأمسية يتيح لنا أن نتحدث عن فعل وخطابات التيار الوطني الديمقراطي، ذلك يتيح لي المجال لمخاطبة قوى هذا التيار بعيدا بقدر ما أستطيع عن فعل السلطة وخطاباتها، تجنبا لتفسيراتها وغضبها.

أشير إلى عناوين سريعة نتبادل الحديث والرأي حولها.

المشهد السياسي الراهن:

عناوين كثيرة تمثل المشهد السياسي الراهن، فالمشهد السياسي لم يعد مرتبطا بشأن بحريني خالص، بل هو جزء بسيط من مشهد سياسي اقليمي معقد تتداخل فيه قوى إقليمية وقوى عالمية، ولا أعتقد أن في مقدوري وضع سيناريو لهذا المشهد وإلى أين سيقودنا، كما أنني لا أتصور أن القوى المنغمسة في هذا المشهد لديها تصور واضح إلى أين هي ذاهبة، وهو مشهد مأساوي بمعنى الكلمة، ونحن جزء من هذا المشهد. ومن العناوين لهذا المشهد: العراق بكل تعقيداته، الحرب في اليمن، سوريا وبكل تعقيداتها، لبنان وحزب الله، وتأتي هذه العناوين تحت عنوان كبير هو «الطائفية وتداعياتها»

المكونات السياسية وعلاقاتها البينية:

تحت هذا العنوان يأتي التيار الوطني الديمقراطي بجمعياته الثلاث بشكل أساسي، المكونات السياسية الشيعية بمختلف تلاوينها، المكونات السياسية السنية بمختلف تلاوينها.

جمعيات التيار الوطني الديمقراطي التي هي وليدة حركات سياسية لها تاريخ عريق في الحركة الوطنية البحرينية جميعنا يدركه ويعرفه.

جمعيات الاسلام السياسي الشيعي، وهي جمعيات ذات بنية ترتكز على أبناء الطائفة وتمثل أجنحة الخلافات داخل المذهب الواحد، وبالمثل جمعيات الاسلام السياسي السني هي جمعيات ترتكز على أبناء الطائفة وتمثل أجنحة داخل المذهب الواحد.

ما يهمنا تحت هذا العنوان هو واقع التيار الوطني الديمقراطي والعلاقات البينية بين جمعياته الثلاث، وعلاقات هذه الجمعيات بقوى الاسلام السياسي.

حول واقع التيار الوطني الديمقراطي والعلاقات البينية بين جمعياته الثلاث:

لا يخفى علينا جميعا أن الجمعيات

شوقي العلوي

الثلاث هي وليدة الأحزاب السياسية في فترة العمل السري، وحيث أن معظمنا كنا طلبة منخرطين في هذه التنظيمات ولا نجهل الأمراض التي شابت العلاقة بين هذه التنظيمات خلال تلك الفترات، ومع ذلك فإن جزءا من هذه الأمراض انتقلت معنا في فترة العمل العلني وإن قد تم تجاوز الكثير منها. كنا نأمل أن تكون هذه العلاقات أكثر حيوية وتماسكا، إلا أنه في ظل الواقع السياسي الراهن فإن هذه العلاقات حسب رأيي ليست بالمستوى المطلوب، خاصة وأننا كنا نأمل أن تكون هذه الجمعيات هي قائدة التيار الوطني الديمقراطي، وكنا على موعد مع وثيقة تصدر من هذه الجمعيات تم الاعلان عن ولادتها أكثر من مرة، إلا أنه يبدو أن هذه الولادة لازالت متعسرة. لا أدري حقيقة لماذا يتم ربط ولادة مثل هذه الوثيقة بأية أحداث تأتي من هنا أو هناك، فالأمر الصحيح فإن كافة الأحداث السياسية التي يمر بها الوطن تقول بضرورة ولادة مثل هذه الوثيقة تعزيزا لدور التيار الوطني الديمقراطي في الواقع السياسي الراهن.

علاقة جمعيات التيار الوطني الديمقراطي بقوى الاسلام السياسي الشيعي:

اقتصرت علاقات جمعيات التيار الوطني الديمقراطي بقوى الاسلام السياسي الشيعي فقط، ويبدو أن هذه العلاقة هي استمرار للعلاقات التي تم نسجها في السنوات الأخيرة ما قبل المشروع الاصلاحي وعلانية العمل الحزبي.

تتفاوت مستويات العلاقات بين جمعيات التيار الوطني الديمقراطي وقوى الاسلام السياسي الشيعي بين جمعية وأخرى، ولعل أبرز وأقوى هذه العلاقات هي العلاقة ما بين جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» وجمعية الوفاق الاسلامية والتي تم الحكم بحلها وتصفيتها مؤخرا.

باعتقادي الشخصي، وقد عبرت عن هذا الاعتقاد كثيرا ومنذ اللحظات الأولى لبروز العمل السياسي العلني، وليسمح لي الإخوة في جمعية العمل الوطني الديمقراطي أن يكون رأيي هذا موجها إليهم بالدرجة الأولى، وهم يعرفونه جيدا وكذلك الإخوة في الوفاق يعرفونه، وهناك من يختلف معي في هذا الرأي، قلت وأقول أن جمعيات التيار الوطني الديمقراطي وبالذات جمعية العمل الوطني الديمقراطي، كان عليها أن تضع مسافة مطلوبة بينها وبين الاسلام السياسي الشيعي، وأن تنظر إلى ساحة الوطن بكل مكوناته وتستوعب دورها المطلوب على الساحة الوطنية في ظل انقسام طائفي تسببت في جزء كبير منه قوى الاسلام السياسي بمختلف تكويناته، وسهلت مهمة من يريد ترسيخ هذا الانقسام، حيث بدت قوى التيار الوطني الديمقراطي وكأنها جزء من هذا الانقسام، بل وسهل أن يتم احتسابها جزءا من التكوين السياسي الشيعي.

١٤ فبراير ٢٠١١ وما بعده وتداعيات ذلك:

الواقع السياسي القائم والمشهد السياسي الراهن يعود في جزء كبير منه إلى حراك 14 فبراير 2011 وحتى اليوم والتداعيات التي نتجت عنه والتي ترمي بذيولها على الواقع السياسي والوطني حتى هذه اللحظة وفي كل لحظة.

قلت أنه ليس من الصعب البحث عن دور السلطة وسياساتها

التي أنتجت واقعا لا يرضاه جزء كبير من شعب البحرين، لكن كما قلت أنني أتجنب الحديث في هذا الجانب، وأتوجه برأيي إلى القوى السياسية وهي صاحبة الحق أكثر مني ومن أي شخص آخرخارج الفعل اليومي من أن تشخص الحالة وتشخص وثائقها وبرامجها وتقوم بمراجعة حقيقية لنفسها بدلا من الدوران في حلقة مفرغة.

وفقا لرأيي المتواضع وبعيداً عن مناقشة شرعية وأحقية المطالب التي رفعت في حراك 14 فبراير 2011، فإن الحراك شئنا أم أبينا كان منحصرا في المكون الشيعي فقط وإن زين بمشاركة جمعيات التيار الوطني الديمقراطي، وأتى هذا الحراك في ظل واقع اقليمي وصعود عمل وفعل قوى الاسلام السياسي الشيعي والمرتبط بايران تحديدا، وأعتقد أن هذه الصورة حاضرة في أذهاننا جميعا. هذا المشهد معقد جدا وينعكس سلبا علينا في البحرين، خاصة وأن الحراك لدينا قد انحصر في الطائفة الشيعية.

إن دور التيار الوطني الديمقراطي في ظل هذا الواقع المعقد سيكون مضاعفا وتكتنفه الصعوبات، ونحن من هم خارج الفعل اليومي لجمعيات التيار الوطني الديمقراطي لا نستطيع رسم خطى هذه الجمعيات وتفصيل دورها، وما نقول به لا يعدو أن يكون رأيا، ومع ذلك أعتقد أنه مطلوب من هذه الجمعيات وعلى وجه السرعة أن تضع لها برنامجا موحدا توحد جهودها من خلاله، وأن تتجاوز في هذه المرحلة الكثير من المطالب والوثائق المطروحة، فالمطلوب اليوم وقف النزيف والحد من تداعيات ما تم منذ أكثر من خمس سنوات، ولا عيب في ذلك من مراجعة النفس وممارسة الواقعية.

تقارير ديوان الرقابة.. المناحة لا تكفي!

عبد النبي سلمان

يبدو أننا على موعد مع مناسبة سنوية نحتاج ان نتهيأ لها جيداً، رغم ما أضحى يترافق معها من رتابة قاتلة لا تخلو من حرق للأعصاب وزيادة الجرعات السلبية التي علينا أن نعتادها في مثل هذا الوقت من كل عام. فعلى مدى أكثر من ثلاثة عشرة سنة مضت يصدر في مثل هذا الوقت من العام تقرير الرقابة المالية والادارية بكل ما يحمله إلينا من أخبار سيئة حول بعض، واقول (بعض) مظاهر الفساد والتجاوزات والسرقات والتسيب والانفلات والنهب وعدم الاكتراث بالمال العام في البحرين، مقارنة بما يمكن رصده وبالعين المجردة في جل مظاهر وممارسات الحياة العامة في البلاد.

فقد صدر منذ أسابيع قليلة التقرير الثالث عشر للديوان محملا كالعادة بذات الأخبار السيئة والأرقام والتجاوزات المتراكمة في معظمها منذ صدوره الأول، حينما استبشرنا حينها ونحن في غمرة نشوتنا بتحقيق اصلاحات نوعية تعيد لبلادنا شيئا من وجهها الحضاري الذي كان سباقا على مستوى المنطقة، مؤملين آنذاك بولوجنا مرحلة جديدة يكون عنوانها الأبرز محاربة الفساد وكشف مواطنه ومحاسبة الفاسدين والمفسدين الذين أثروا كثيراً على حساب خيرات بلادنا الكثيرة المضيعة وشقاء أبناء شعبنا وتضاؤل الأمل في تحقيق حياة حرة كريمة لشرائح واسعة أضحت عرضة للسقوط في براثن الفقر والضياع في ظل مثل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لا ترحم.

نقول ذلك ليس من باب التشاؤم وزيادة الجرعات السلبية كما يحلو للبعض ممن يصورون لنا واقعاً ورديا لا نستطيع أن نتلمسه على أرض الواقع، وكيف لنا ذلك ونحن نتابع وجوهاً شتى من ممارسات الفساد الذي لايراد له أن يتوقف، فالعنوان الأبرز للتقرير المشار إليه هذا العام يقول أن الوزارات الحكومية تجاوزت الميزانيات المخصصة اليها ب 83 ديناراً، على الرغم من أن تلك الوزارات وبحسب التقرير تدنى صرفها على الكثير من مشروعاتها الحيوية بسبب انعدام التخطيط لمشاريعها، أي أنها لا تعمل بالكفاءة المنتظرة منها!

ما الذي نستطيع أن نفهمه من تجاوزات مثل صرف مبالغ ضخمة لموظفين واداريين لا يعملون بعضهم في مؤسسات حقوقية يفترض أنها أولى بالحفاظ على المال العام والحقوق، عشرات الملايين المهدرة ومثلها غير المحصلة منذ سنوات ونحن نتابع تفاصيلها وهي تتراكم في تلك التقارير، تقارير فساد وتجاوزات مخيفة ترتبط بمواردنا الغذائية والمائية وبحياة المستهلكين علاوة على ثرواتنا البحرية التي تدمر عمدا لصالح متنفذين لا تطالهم يد العدالة، مصادرة لثرواتنا البحرية وسلة غذاء المواطنين عبر منافذ الدولة دون رقيب أو حسيب، وغياب واضح للسجلات المحاسبية في أكثر من وزارة وجهة حكومية مع استمرار مشاريع التنفيع لصالح جهات وأفراد همهم الرئيس استنزاف ما تبقى من أموال، في حين تحمل الدولة والمواطنين بأعباء مالية ومديونية ضخمة بلغت اكثر من60 ٪ من ناتجنا القومي، قطاعات اقتصادية كانت منتجة ومزدهرة يوماً أضحت في خبر كان كما يحدث لقطاعي السياحة والبنوك والشركات المالية، ايرادات كبيرة لوزارات وجهات حكومية أضحت مفقودة بفعل فاعل، وجهات رسمية يفترض فيها محاسبة وتطبيق القوانين والتشريعات هي أول من يخرق تلك التشريعات سنة بعد أخرى، وكثيرمن مجالس الادارة التي يستنزف أعضاؤها الأموال العامة دون محاسبة أو وجه حق أو حتى مجرد قيامهم بمسؤلياتهم المعتادة فقط لأنها أصبحت بقرة حلوب ومواقع للإثراء غير المشروع!!

اللافت ان تقرير ديوان الرقابة المالية الأخير تعمد كما يبدو عدم متابعة شركات ومؤسسات عديدة على غير المعتاد منه، فالشركات التي تملك فيها الدولة اكثر من 50٪ اصبحنا لا نعلم مالذي يجري في اروقتها من تجاوزات وسرقات، وكيف تدار اداريا وماليا وماهي وجوه ربحيتها او حتى خسائرها، وسنة بعد أخرى يتضخم حجم التقرير ليس بسبب زيادة حجم المتابعة لمزيد من الجهات الحكومية، ولكن بسبب تراكم وجوه الفساد دون اصلاح الخلل ودون تقديم احد للمساءلة. لقد ادمن الجميع تقريبا الاسطوانة السنوية المشروخة التي اعتدنا سماعها بعد صدور كل تقرير والتي كثيرا ما حاولت التعاطي مع موجة الاستنكار الشعبية السنوية العابرة عبر ترديد مقولات جاهزة ومعلبة من قبيل: تشكيل لجان متابعة في الوزارات والجهات المعنية، ومؤخرا اضيف اليها تعبير جديد مفاده انه تمت دعوة النيابة العامة بالتحقيق في التجاوزات التي ربما ترقى لمستوى الجنايات!!

وفي خضم غياب المساءلة الرسمية لمكامن الفساد والفاسدين، تعجز الجهات المعنية بالرقابة والتشريع وفي مقدمتها مجلس النواب، والذي يفترض من أعضاءه شيئاً من الاحساس بمزاج الشارع، الذي ضاق ذرعاً بتجاهلهم لممارسات الفساد والتعدي على المال العام والممتلكات العامة دون وجه حق وهذا هو أبسط ما يمكنهم القيام به، ولكن يبدو أن غالبيتهم ليسوا في وارد ذلك في حين يتسابقون في البصم على تمرير الموازنة العامة دون مراجعة حقيقية وعلى الدعوة لتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن السلع الأساسية والمحروقات وزيادة مديونية البحرين دون مبررات موضوعية والتساهل مع العجوزات المتراكمة في الموازنة العامة، ويكفيهم فخراً أنهم وجدوا ضالتهم في مشاريع منع تدريس الموسيقى والفنون في سعيهم لدغدغة عواطف البسطاء إنتظاراً لموسم انتخابي قادم.

خطوات لا بد منها للخروج من الأزمة السياسية

مرت البحرين بتجربة هزت كيان المجتمع وقسمته على أسس طائفية وايديولوجية. أصبح المجتمع ثلاث فئات، الشارع الشيعي والشارع السني ومؤسسة الحكم. وكل من هذه الجهات لها ما تلتقي فيه ولها ما تختلف عليه. هذا التقسيم جاء نتيجة لأخطاء أرتكبت من الجهات الثلاث، وقد يكون الخطأ الاكبر هو ما بدر من شعارات غير مقبولة حتى من بعض أعضاء الجمعيات السياسية المعنية، ولا تتفق مع ماجاء في ميثاق العمل الوطني.

لا داعي لسرد الأخطاء التي حدثت والتجاوزات من كل طرف، فهي باتت معروفة وموثقة في الصحافة وفي التقارير الرسمية والاممية.

لكن نتيجة تلك التجربة في السنوات الخمس هي جمعيات سياسية منهكة وضعيفة سواء كانت في هذا الجانب او ذاك، ومجتمع مدني ضعيف غير متماسك منقسم على نفسه طائفيا، وكلنا يعرف النتائج وكيف تعاظمت بالرغم من الجهود الكبيرة والمتعددة التي بذلت من شخصيات وطنية ومؤسسات.

الآن، وبعد خمس سنوات يبنغي أن نقف ونقيم أداء كل طرف ونستقي منها الدروس والعبر وأن نعد لخوض التوجه الأفضل للمرحلة المقبلة.

ويقع على عاتق الجمعيات السياسية (في التيار الديمقراطي) تقييم موضوعي يساعد على رسم مسار مستقبلي أكثر واقعية وفي نفس الوقت يحقق بعضاً من متطلبات المجتمع.

قبل أن نفكر في المسار علينا أن نقرر: هل هناك مشتركات يمكن البناء عليها؟

أعتقد ان هناك مايمكن أن نتوافق عليه كمجتمع بنسبة عالية:

اولا- يتفق المجتمع على النظام السياسي في البحرين، وأثبت ذلك في أكثر من مناسبة وهو أن البحرين مملكة دستورية (وإن اختلفنا في تفسير ذلك في بعض الجوانب).

ثانيا- البحرين بلد عربي مستقل وجزء من منظومة مجلس التعاون الخليجي والأمة العربية

اتفاقنا على هذه المسلمات والبحث عن مشتركات نتوافق عليها يذلل الكثير من العقبات، لكن ينبغي أن يتم التعبير عن هذه المسلمات والمشتركات بوضوح وانتهاز الفرص لذلك مثل رفض أي تدخل أوتجاوز خارجي على ذلك من أي طرف.

رفعت جمعية وعد شعار "الدولة المدنية" في مؤتمرها الأخير، ونتمنى لها التوفيق في العمل عليه في برامجها. وأضيف بأن تجمع الوحدة الوطنية تبنى نفس الشعار وأضاف له "الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة".

هذا الشعار المرفوع من عدة جمعيات سياسية لا يختلف عما تقر به الحكومة من ضرورة أن تكون البحرين دولة مدنية ديمقراطية حديثة، وعلينا جميع ان نفكر كيف نحقق هذه الرؤية.

المطلوب عمل مشترك من قبل الجمعيات السياسية وبالذات جمعيات لتيار الديمقراطي، إن جاز القول. وذلك يتطلب تحديد أهداف للعمل السياسي.

قبل ذلك يتعين علينا التعامل مع بعض التساؤلات.

1- هل الغاية هي استرجاع أوجاع الماضي المؤلمة لنا جميعا أو أن نحاول تجاوز المرحلة، ونبدأ في صياغة متطلبات وأهداف «الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة».

2- السؤال الآخر: هل يمكن للجمعيات تحقيق إعادة التفكير في مسارها وتجد أكثر من مسار لتحقيق

د.محمد الكويتي

رؤية الدولة المدنية؟

3- هل جمعية وعد بصفة خاصة وبتشكيلتها «الجديدة» قادرة على كسب ثقة الشارع؟

هذا التحديات (القدرة على تجاوز الماضي، كسب ثقة الشارع، انتهاج طريق جديد) التي تواجه التيار الديمقراطي، تحتاج إلى تفكير وتخطيط مستقبلي، فهل تستطيع الادارات الحالية ذلك؟. من المهم جدا أن يظهر التغيير في الخطاب للمجتمع بوضوح.

هذا التحول يحتاج إلى وقت طويل واستراتيجية جديدة، فتغيير قناعات الناس يتطلب وقتاً وجهداً.

التغيرات الاقتصادية الحالية قد تساعد على طرح التحول من خلال التالي:

· التركيز على قضايا مجتمعية اقتصادية وتنموية والتي تهم الناس،

·اختيار اسلوب طرح مقنع،

·الصبر والتحلي بالنفس الطويل.

هل يمكن التعويل في ذلك، خاصة بعد أن أعلن أمين عام جمعية «وعد» المنتهية ولايته رضي الموسوي عن عدم أولوية الحكومة المنتخبة، بما قد يعزز من وسطية موقف الجمعية.

نحن جميعاً مؤمنون بالحاجة للتغيير وبحاجة البحرين لتعاون الجميع لتحقيق الوحدة الوطنية، إلى جانب تفهم الوضع الموجود سواء كان الاقتصادي أو السياسي، وكل ذلك بحاجة لتفهم ومراجعات ورؤية مستقبلية ونظرة بعيدة وصولاً للوصول إلى مخرج من المأزق الحالي وهو ما يتطلب خطاباً قادراً على الوصول للمجتمع ككل مع الأخذ بالاعتبار مايلي:

1- الوحدة الوطنية لا تعني تطابق السياسات والقناعات، ولكن تعني تناول الاختلافات بشكل ديمقراطي إنساني وعقلاني وواقعي.

2- لن يكون الأمر سهلاً، فالانقسام في المجتمع ورفض الجمعيات السياسية بلغ مستويات عالية تتطلب جهداً أكبر ورؤية طويلة المدى، إذا كانت جمعيات التيار الديمقراطي، ومن ضمنها وعد، تسعى لأن تحظى بالتأثير في المجتمع.

3- المسار الجديد قد يحتاج الى بعض الوجوه الجديدة تقدمها الجمعيات السياسية، والأفضل افساح المجال للشباب ليتحدثوا بلغة الشباب مع غيرهم من التنظيمات الأخرى التي من الممكن التعاون معها.

الخلاصة

1- ليس الغرض من هذه الورقة تحديد الخطوات كوصفة طبية، لكن يمكن الإشارة كبداية لإمكانية تأخير الخط السياسي راهناً، وتقديم الخط التنموي والقضايا المعيشية ودعم قضايا مجتمعية، بوصفها مشتركاً شعبياً وبديلاً عن التصادم، وخطوة لبناء زخم للتنمية وفي حال تحقق ذلك فإن الإصلاحات السياسية تأتي من خلال التنمية.

2- المسار التنموي - يمكن أن يؤثر في الاصلاح السياسي كما حدث في دول في شرق آسيا وحتى بريطانيا لم تبدأ الديمقراطية قبل الليبرالية وحكم القانون وسيادة الدولة.

3- مسار التنمية أقرب إلى العامة والجمهور وواجب الجمعيات ربط الحقوق الاقتصادية بالاصلاحات السياسية عندما يكون المجتمع مستعداً لذلك.

4- العمل على تقوية المجتمع المدني ومؤسساته.

5- هذا يطرح بقوة سؤال الدخول في المجلس النيابي في 2018 ، والاستفادة منه كمنبر لطرح القضايا المشتركة، وحشد المجتمع من خلاله.

(قف)

التنمية وتطوير التعليم (1)

فهد المضحكي

لا يملك المرء الحريص على مستقبل التنمية وتطوير التعليم إلا ان يتساءل اين هو موقع البلدان العربية في هذا العالم الذي تتسابق دولة المتقدمة إلى أخذ السبق في تنمية الانسان وتطوير التعليم؟

وإلى متى سنستمر في إلقاء اللوم على الآخر دون أن نتناول واقعنا بالتحليل العلمي ونواجه نقاط ضعفنا بثقة وتصميم؟ ماذا فعلنا لمواجهة التحديات المستقبلية؟ مناسبة هذه المقدمة، ان موضوع العلاقة بين التعليم والتنمية، يُعد في نظر الباحثين ومن بينهم الدكتور شبل بدران من اهم الموضوعات التي أصبحت تشغل الفكر الإنساني، حيث يتوقف دور وأهمية كل من التعليم والتنمية على الآخر.

من هنا أصبح من الضروري لدى هؤلاء، وضع هذه الإشكالية في اطارها الصحيح اثناء البحث والدراسة بربطها بالعناصر الأخرى التي تتكون منها الوضعية الإنسانية والاجتماعية مثل التنمية التي نجد مفهومها يعني - ضمن ما يعني - " نمو كل الإمكانات والطاقات الكافية في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً او جماعة او مجتمعاً " كما انها تعني أيضاً: " عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفعة الانسان وكرامته".

ويتضح من المفاهيم السابقة - في رأي المفكر بدران - ان الانسان هو محور التنمية وهدفها هو توفير الحاجات الأساسية للإنسان وتحريره، وتنمية قدراته على المشاركة: سواء المشاركة في العمل او المشاركة في العائد من خلال التوزيع العادل للثروة.

ويتضمن مفهوم التنمية القائم على المشاركة من خلال مشاريع التنمية الريفية والحضرية وتوفير الحاجات الأساسية للجميع.

توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية والعمل المفيد ايضاً مهناها المشاركة في انتاج الدخل القومي وايضاً المشاركة في عائد هذا الدخل.

تحقيق قدر انساني من المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على كل تفاوت اجتماعي اقتصادي بين الطبقات.

ان مفهوم التنمية السابق رغم اشتماله على نقاط قوية وهامة، إلا أنه في نظر زيدان مفهوم تجاهل الظروف التاريخية التي اسفرت عن الواقع الراهن الذي يعيشه دول العالم الثالث: فالتقسيم الحالي للعمل في النظام العالمي تقسيم خلق دولاً هامشية - دول العالم الثالث - تحيط بدول المركز - الدول المتقدمة صناعياً - ونتيجة هذه العلاقة هي استغلال وهيمنة، فكل عائد التنمية في دول المحيط أنما يذهب فيما وراء البحار إلى دول المركز....وحفنة صغيرة من الصفوة المسيطرة من مواطني العالم الثالث.

وإذا كان هناك من رصد لهذه العلاقة فإنها تبدو واضحة في بعض الدراسات التي تعمل على ربط قطاع التعليم بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما توجد في هذا الواقع المعاش وتكون الحلول في رأيه لهذه الإشكالية القائمة هي العمل على تقديم حلول بديلة للأزمة الفعلية حلول بإمكانها تجاوز الواقع المتأزم والمتردي...هذ الموقف يعتمد على أسباب وعوامل ومبررات كثيرة....موقف ينطلق من فشل التبعية لدول " العالم الثالث " بصفة عامة وفي مجال التربية والتعليم بصفة خاصة، هذا الموقف ينطلق من الاهتمام بالواقع الفعال وبطاقاته الملتزمة والنشيطة المهتمة بالقضايا الواقعية الشائكة واع وناضج يجعلها قابلة للمعالجة وقادرة لتجاوز الأزمة.

ويعتقد ان الدور الأساسي الذي يقوم به التعليم في البلدان العربية يكمن في عمقه كما نرى ذلك في الربط الجدلي بين التعليم ومتطلبات الواقع المجتمعي والاجتماعي وذلك لمواجهة المشاكل الكثيرة التي أصبحت تطوق الانسان في تلك البلدان، فالبحث في الدراسات عن الحقائق الاجتماعية وكشفها أصبح من الضروري لتجاوز الأزمة الراهنة، لكن من غير إغفال دور الانسان المسئول والواعي في عملية التنمية، وكذلك من غير اهمال الاستفادة من الأبحاث العلمية بصفة عامة.

الحلقة الحوارية
وبيـان علمـاء الـديـن

أقام قطاع المرأة في المنبر التقدمي بتاريخ ١٥ اكتوبر ٢٠١٦ حلقة حوارية حول أهمية وضرورة إصدار قانون أحكام الاسرة في قسمة الثاني، ولعل أهم توصية صدرت عنها هو إحالة هذا الملف إلى الاتحاد النسائي ليقود حراك من أجل إصداره، وأن يضع استراتيجية تحدد الرؤية والأهداف، ولم يكن «التقدمي»حين حرَّك هذا الملف الراكد في هذا الوقت أو في هذه الظروف أي حسابات سياسية أو مذهبية أو برلمانية، أو بإيعاز من أحد كما يروج البعض، بل جاء من إيمان «التقدمي» الراسخ بأهمية إصدار هذا القسم من القانون.

المحامي حسن إسماعيل

وقد جاءت ردود الفعل على ما تم نشره في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي بشأن ما تناولته الحلقة الحوارية متباينة بين مؤيد لإصدار قانون أحكام الأسرة في القسم الثاني وبين معارض له. ولعل ما يمكن أن نستشفه عند من عارضه كليا هو غياب الوعي لجوهر وأهمية تقنين قانون أحكام الاسرة، وعند من وافق على التقنين بشرط موافقة المرجعية غياب الرؤية في آلية وطريقة إصدار القانون، للاطلاع على تعليقات الجمهور أنظر صحيفة الوسط شاركونا... هل تؤيد إصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة (الشق الجعفري) العدد 5170 – الأربعاء 02 نوفمبر 2016م .

وجاء بيان رجال الدين الأربعة في هذا السياق ليكرر نفس الرؤية التي سبق وأن تمسكوا بها حين كان القانون في صيغة الاقتراح وضعها الشيخ حميد المبارك وغيره من رجال الدين في المذهب الجعفري .

ولمناقشة تعليقات القراء وما ورد في بيان رجال الدين الأربعة سالفة البيان والرد عليها نشير إلى ما يلي:

أولاً: من الواضح وضوح الشمس الضاحية أنه ليس هناك من يدعو أو يطالب بإصدار قانون أحكام الأسرة في قسمه الثاني المتعلق بالمذهب الجعفري خارج نطاق أحكام هذا المذهب وما استقر عليه الفقة الجعفري، إذ سبق أوضحنا مراراً وتكرار أن من وضع وصاغ مشروع القانون في شقه الجعفري هم قضاة من المحكمة الشرعية الجعفرية ورجال دين لا نشك في ولاءهم للمذهب الجعفري، وأكدنا أكثر من مرة لرجال الدين والمجلس العلمائي حين كان قائماً بما فيهم رجال الدين الذين اصدروا البيان سالف الذكر، أنه من الأفضل بدلاً من دعوتكم للدماء الغزيرة لو مرر هذا القانون أن نقرأ اقتراح القانون، وأن نفتح حواراً حول مواده قبل تمريره فإن وجدنا أوجدتم فيه نصا مخالفا لاحكام المذهب الجعفري أن نجادل من اقترحه بالتي هي أحسن وأن نطرح نصاً بديلاً عنه، وأن تكون هذه المجادلة تحت سمع و بصر الناس، فإن ذلك أفضل من كل هذا الضجيج المضاد لما فيه من مصلحة لمذهب أهل البيت عليهم السلام .

ولايصح على إطلاقه ما ورد في بيان رجال الدين من قول وهو قول معيب (أن أيُّ قانون تشمّ منه رائحة يمكن أن يبرِّرَ لأهله أن يقعوا في الزّنا وأن يَلِدوا أولاداً غير شرعيّين وأن يضيّعوا الحقوق الزوجيّة، وحقوق الوالدين والأولاد .... لا يمكن لأهل مذهب أهل البيت عليهم السلام قبوله أو الصبر عليه)، فهذا القول يعني أن كل القوانين الصادرة والمعمول بها والمتعلقة بالأحوال الشخصية في البلدان الاسلامية قد قننت لتبرير ذلك. فعن أية رائحة يمكن شمها كتلك التي يتحدث عنها البيان؟

إن قراءتنا لمعظم قوانين الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية بما فيها قانون أحكام الاسرة في قسمه الأول، ومشروع هذا القانون في قسمه الثاني، وجدنا فيها بحاسة شم صحية تنظيماً لأحكام الزواج في نصوص واضحة معلومة للكافة، من حيث تعريف الزواج، أركان عقد الزواج وشروطه، وحقوق الزوجين وغيرها.

ولم نجد في قراءتنا لآحكام الزواج في مشروع قانون أحكام الأسرة في شقه المتعلق بالمذهب الجعفري رائحة يمكن شمها على أنها تبرر لأهله الوقوع في الزنا وأن يَلِدوا أولاداً غير شرعيّين، فحدَّد بوضوح شروط صحة الزواج، والحالات التي تكون فيها المرأة محرمة على الرجل تحريما مؤبداً أو مؤقتا، والولاية والاهلية في الزواج، واقتران عقد الزواج بالشروط.

ثانياً: يرفض بيان رجال الدين ما يقنّن لمذهب أهل البيت خارج أحكام المذهب من أيّ جهةٍ من الجهات وأيّ سلطة من السلطات دون قبول موافقة المرجعية العليا في المذهب على أحكامه. غير أنه من الواضح ووح الشمس في رابعة النهار أن للمرجعية العليا مكانتها الدينية والروحية، ولها أن تعطي رأياً في شرعية هذا القانون أو ذاك للعامة من الناس، لكنه لا يجوزدستورياً في كل بلاد الدنيا اشتراط موافقتها على شرعية القانون كي يصدر هذا القانون ويصبح نافداً فهي أولاً: خارج إقليم الدولة، وثانياً: ليس لها تمثيل في السلطة التشريعية، وثالثًا: إن موافقة المرجعية على شرعية القانون من عدمه ليست بالضرورة ملزمة لكل من يدين بالولاء لمذهب أهل البيت، حيث تعدد المرجعيات العليا في المذهب الجعفري ويتعدد الناس في الرجوع إليها تبعا لذلك.

ومع كل هذا نقول لرجال الدين الذين أصدروا البيان ومن يدين بالولاء لهم من العامة أو من رجال الدين، انه لم يعد للسلطة التشريعية أو أي سلطة أخرى اختصاص فيما يتعلق بإقرار أو تعديل القانون المتعلق بأحكام الأسرة سوى اختصاص شكلي يفرضه النظام الدستوري المعمول به من حيث التصويت والتصديق والنشر، وذلك حين نص قانون أحكام الأسرة في قسمه الأول المتعلق بالمذهب السني على حكم هام نصت عليه المادة الثانية من مواد الإصدار على أنه "لا يتم تعديل هذا القانون إلا بعد أخذ ر أي لجنة من ذوي الاختصاص الشرعي من القضاة والفقهاء، على أن يكون نصفهم من القضاة الشرعيين يصدر بتشكيلها أمر ملكي."ويعد هذا النص ضمانة هامة تحول دون التدخل التشريعي بتعديل نصوصه بعيداً عن ذوي الاختصاص الشرعي، سواء من الناحية النظرية التي تتمثل في علماء الدين، أم من الناحية التطبيقية الممثلة في القضاة الشرعيين".

زواج القاصرات

وضع المـرأة في العالم العربي لم يكن مختلفا عن بقية بلدان العالم ، حيث مرت النساء عبر التاريخ بمراحل من التمييز والقيود على حقوقها وحرياتها وأصبحت هذه القيود تشكل عقبة كبيرة نحو تحقيق المزيد من حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والثقافية وذلك بسبب تأثير المعتقدات الدينية وقلة الوعي لحقوقهم، مما أنعكس على خلق الكثير من المشاكل والمعاناة في حياتها اليومية.

ومن هذه المعاناة ظاهرة زواج القاصرات التي تحظى في الوقت الحاضر باهتمام الكثير من الأوساط القائمة على شئون المرأة والطفل و المنظمات الحقوقية والسياسية ومؤسسات المجتمع المدني، خاصة بعد ازدياد هذه الظاهرة بشكل علني في معظم الدول العربية وبنسبة عالية، كما يحدث اليوم في مصر واليمن والسودان والمغرب والسعودية، مما يتطلب منا كمنظمات معنية بالدفاع عن حقوق المرأة والطفل موقفاً قوياً حتى لا تتفاقم هذه الظاهرة وتنتشر في بلادنا، خاصة بعد ما نشرت وزارة العدل و الشؤون الإسلامية احصائية رسمية حول عقود زواج عددها حوالي 989 حالة لمواطنات تتراوح أعمارهن بين 15 - 19 عاماً خلال العام الماضي، كما ووثقت 10 حالات زواج لقاصرات تقل أعمارهن عن 15 عاماً، وبينت أن المواطنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 عاماً تزوجن من مواطنين أعمارهم ما بين 25-29 عاماً قد سجلن أعلى معدل زواج وطلاق في الوقت نفسه من هذه الفئة العمرية، إذن فما بال حال القاصرات اللاتي تزوجن وأعمارهن تتراوح ما بين السن السابعة إلى الرابعة عشر من العمر؟!

بالفعل نحن نعيش مأساة حقيقية في هذا الزمن الذي من المفترض أن يكون هناك اهتمام ورعاية من قبل الدولة والأهل لهؤلاء الأطفال وحمايتهم وصون حقوقهم وتوفير وسائل الراحة لهم والوصول بهم إلى بر الامان.

يتطلب هذا من الحكومة والجهات المعنية بالطفولة التدخل السريع لحماية هذه الفئة العمرية وإيجاد الحلول المناسبة والعمل على تنفيذها، وسن تشريعات وقوانين لمعاقبة القائمين على هذا الزواج بما فيه موثق عقود الزواج وولي الأمر، والعمل على رفع سن الزواج إلى سن 18 عام بدلاً من 16 عام الذي حدده قانون أحكام الاسرة من الشق السني.

إن زواج القاصرات يحمل تأثيرات سلبية كبيرة على الأسرة والمجتمع ، فعدم الادراك بحجم المسئولية يدفع الفتاة للهروب من الحياة الزوجية بعدما تتفاجأ بحجم مسئولية هذه الحياة، وتربية الأبناء، كما ويشكل هذا الزواج خطورة جسيمة على صحتهن وتعرضهن إلى أضرار جسدية منها الاصابة بمرض فقر الدم ونقص في الوزن اثناء الحمل والتعرض إلى الوفاة أثناء الولادة، غير ذلك فإنها معرضة لأضرار نفسية يصعب علاجها مع مرور الزمن عند اكتشافها بعدم قدرتها على تحمل مسئولية الحياة الزوجية بعد خروجها من منزل والديها.

فهيمة درويش

ان ما جاء في المادة رقم 18 من قانون أحكام الأسرة – الشق السني تزوج الصغيرة التي يقل سنها عن ست عشرة سنة بموافقة المحكمة الشرعية بعد التحقق من ملاءمة الـزواج، وكذلك الدستور البحريني الذي يشير إلى الحد الأدنى لسن الزواج بالنسبة للمرأة 15 عاماً والرجل 18عـامـاً، وهو الأمر الذي يخالف الدستور البحريني حيث أن المادة رقم 18 تنص على عدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، وبالنسبة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة فإن كل شخص دون 18 عام يعتبر طفلاً، وبما أن مملكة البحرين حرصت على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تدخل في إطار حماية وصون حق الطفل وعلى رأسها اتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في نوفمبر عام 1989 وصادقت عليها عام 1992، وأبرمت اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم مع المنظمات الدولية واللجان التابعة لها المعنية بالطفل والتي من أهمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) وذلك من أجل حماية وضمان حقوق الطفل دون تمييز .

كما أن تدشين الاستراتيجية الوطنية للطفولة في سبتمبر 2013 أتت لتمثل أهم المبادرات التي تتخذها الدولة لتكون إطاراً موحداً لجميع الجهات المعنية بالطفولة من أجل تعزيز مكانة الطفل وحفظ حقوقه الصحية والتعليمية والاجتماعية، وترتكز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية تمثلت في الحق في الصحة والبقاء والحق في التعليم وتنمية القدرات والحق في الحماية والحق في المشاركة وعدم التمييز.

وعلى ضوء ما تم ذكره يتوجب علي الجميع مواصلة الدفاع عن حقوق هذه الفئة العمرية والعمل على توعية المجتمع بأضرار هذا الزواج وتأثيره على القاصرات و ذلك من خلال التواصل مع الأهل وتكثيف البرامج التوعوية واللقاءات مع ذوي الاختصاص في الاذاعة والتلفزيون والصحف، والعمل على تعديل التشريعات والقوانين بحيث تتطابق مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالطفل، و ذلك بتعاون وتكاثف جميع الجهات المعنية مثل السلطة القضائية والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية ومجلسي النواب والجهات المعنية بحماية الطفولة، على الزامية التعليم إلى سن 18 عام وضرورة إصدار قانون موحد للأحوال الشخصية ينظم حقوق جميع الأسرة وتحديد سن الزواج.

قطاع المرأة يقيم حلقة حوارية حول تحديات أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة

نظم قطاع المـرأة في المنبر التقدمي بتاريخ 4 اكتوبر 2016 حلقة حوارية حول التحديات التي تواجه أولياء أمور فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، تحدثت فيها كل من الرفيقة زبيدة عبدالحميد والمربية الفاضلة الأستاذة طلعت الجابري مديرة متقاعدة بوزارة التربية والتعليم، والرفيق المحامي محمد فتيل، اللذان استشهدت بهما الرفيقة زبيدة لعرض تجربتهما مع أبناءهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، فنقلا للحضور صورة حية حول معاناتهم اليومية في طريقة تربيتهم والتعامل معهم وتوفير احتياجاتهم من علاج و تعليم وعناية.

أكدت الحلقة أن للمعاق حقوق وواجبات مثله مثل الإنسان السليم وعلى الحكومات أن تلبي احتياجاته وتوفر له البيئة المناسبة من مرافق وعلاج مجاني وتعليم لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة، وأشارت الرفيقة زبيدة في ورقتها انها توصلت إلى حقيقة ثابته حول هذا الحقل الانساني الذي شبهته بالعاصفة: عاصفة انسانية اجتماعية بالدرجة الاولى مليئة بالألم والحزن المكبوتين بشدة، بقدر شدة ودرجة الإعاقة التي تتطلب قوة وشجاعة وإرادة جبارة لمواجهة المجتمع ومتطلبات الحياة اليومية العادية وغير العادية لهذه الفئة

تخلل الحلقة عرض فيلم بعنوان «نحن نحبكم» وعرض لقصاصات الصحف، وتوضيح التحديات التي تواجه فئة الاحتياجات الخاصة في مجال الرياضة، والتحديات التي تواجه أولياء الامور وأبسطها الصعوبة في الوصول المبكر لتشخيص حالات أبناءهم المصابين بالتوحد وفي توفير الكرسي المتحرك والحصول على وظيفة واجراءات التوظيف والحصول على قسائم سكنية وتوفير المواصلات والعلاج في المستشفيات، وتأمين كوادر متخصصة ومتدربة في قسم الأطراف الصحية بوزارة الصحة خاصة بعد ازدياد الحوادث المرورية المتكررة واحالة الكوادر المتميزة على قائمة التقاعد. ومن ثم أكدت على المطالبة بتطبيق العدالة في الرعاية الاجتماعية والطبية والصحة النفسية وكيفية اتقان مهارات وفن التعامل مع هذه الفئة وتحقيق التوازن في رعاية الأبناء من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وفئة الأسوياء خاصة بالنسبة للأسر التي لديها أكثر من طفل فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك أهمية حاجتنا إلى ان يتميزالعاملون في هذا الحقل بصفات وقدرات خاصة.

بصراحة

السابع من ديسمبر:

شـيء مـن الـذاكـرة

فاضل الحليبي

في مساء السابع من ديسمبر من عام 1973، عـمَّ الفرح منطقتنا بفوز الدكتور عبدالهادي خلف، مرشح كتلة الشعب، والشخصية الوطنية الأستاذ الراحل حسن الجشي بعضوية المجلس الوطني في أول انتخابات تجرى في البحرين، ولكن كان الفرح الأبرز والأشمل عندما علمنا بأن مرشحي كتلة الشعب في المنامة والمحرق فازوا جميعاً في تلك الانتخابات، وهي الكتلة المدعومة من جبهة التحرير الوطني البحرانية، فأصبح ذلك اليوم إنتصاراً تاريخياً لليسار في البحرين.

في تلك المرحلة المفصلية في حياة الشعب البحرينى كنا أطفالاً شاركنا في تلصيق صور مرشحي كتلة الشعب، حيث قامت شبيبة «جتوب» بدور محوري ورئيسي في إيصال مرشحي كتلة الشعب لقبة البرلمان من خلال العمل المتواصل طوال فترة الحملة الانتخابية ، كنا سعداء بذلك الفوز الكبير واحتفلنا مع الرفاق والأصدقاء مع تلك المجاميع المحتشدة في الساحة في فريق الحمام.

كنا نرى الوجوه المبتسمة والفرحة بنشوة النصر التاريخي، لمناضلي وأنصار جتوب ومعهم أبناء المنطقة، حيث تحولت ساحة (البر) الأرض التابعة لعائلة خنجي بالقرب من شارع نمرة خمسة (5) كما كانت تعرف في الماضي، وفيها قهوة شعبية لولد نصر ومخبز درويش اللبناني وبعض الدكاكين وفي نهاية الستينات تم إزالتها، وأصبحت أرضاً واسعة، فأقمنا عليها نحن أبناء المنطقة أكثر من ملعب لكرة القدم، كما كانت تنظم عليها الدورات الرياضية وبالأخص في شهر رمضان، وتحديداً الدورة الشعبية الأشهر لكرة القدم في (فريق الحمام) التي بدأت في عام 1976، واستمرت حتى لسنوات مضت وان تغيرت الملاعب، بعد أن شيد عليها من جديد مبنى تجاري من قبل أصحاب الأرض.

شهدت تلك الأرض الاحتفال الكبير بيوم النصر التاريخي، على أنغام الطبول، فكانت رقصة الخيول الرائعة ورقصة الليوة لشباب فريق الذوادة القادمة من هناك للاحتفال بفوز مرشح كتلة الشعب المحامي الراحل خالد إبراهيم الذوادي، وتنظم إلى الخيول الراقصة، كانت ليلة جميلة، ستظل راسخةً في الذاكرة، في تمثل الأيام الجميلة لليسار البحريني وجماهيره المحتشدة وهي تحتفل بالانتصار الرائع، حيث لا روائح طائفية ولا منغصات أو أحقاد تثير الكراهية والفرقة بين الناس.

الكثيرون من أبناء الجيل لا يعرفون بأن السابع من ديسمبر أصبح بعد حل المجلس الوطني في 26 أغسطس من عام 1975، يوماً عالمياً للتضامن مع الشعب البحريني من أجل عودة الحياة النيابية وإشاعة الديمقراطية والحـريـات العامة، حيث تم إقـرار ذلـك في اجتماع لمنظمة التضامن الأفرو– آسيوية في عام 1975المنعقد في مدينة موسكو، بعد حوالى أقل من شهر على حل المجلس الوطني، وطوال حقبة قانون أمن الدولة السيء الصيت على مدار حوالي ربع قرن كان يُحتفل بيوم السابع من ديسمبر في البحرين والخارج وبالأخص في بعض فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين .

الأوطان ليست نزهة عابرة

سوسن دهنيم

كلما رأيت مزايدة عليكَ في حب وطنك، ثق أن المنافع والمصالح والامتيازات في الطريق إلى أحدهم. في الطريق إلى الأصوات التي تنعق بالزيف؛ فيما هي في المفاصل الصعبة المرتبطة بالحقوق وتثبيت القانون الحق تظل ليس خارج السرب فحسب؛ بل هي في الصميم من المؤامرة على تلك الحقوق.

الذين يعشقون أوطانهم حدَّ استعدادهم للموت من أجله، يشيرون إلى مَوَاطن الخلل والتجاوز فيه بحرية بالغة وبمسئولية واعية.

والذين يتمصلحون من تلك المَوَاطن لن يرتكبوا حماقة الاحتجاج قيد أنملة.

لا إنسان في الدنيا يشعر بكامل عافيته في توعُّك الوطن الذي ينتمي إليه؛ ولا وطن يمكن له أن يكون جامعاً ومتوازناً ومحقاً في دوره، يعمد، ولو إلى فرد من أبنائه تهميشاً وتجاوزاً وتسلطاً وانتهاكاً لحقه.

تلك معادلة لا تقبل القسمة على رقم. فقط لدى الموتورين والمتمصلحين، والذين يجدون في الفتن كنوز أعمارهم التي لا كنوز فيها أساساً. يثقلك هذا السعار وهذا التحريض وهذه الوقاحة والبذاءة. يثقلك لأن روحك لم تعهد ولم تتربَ على هكذا إحَن وغلّ، وهكذا بذاءات وهكذا انحطاط على مستوى الروح والقيم. مشروعات التشطير تذهب في ثقة بالغة في تعداد قميء وغبي ومريض، وفي تصنيفات تكشف عن مدى العقد المرضية. سكْرة بالنصر العابر، وتلك شواهد التاريخ في حركة التجاوزات. سكْرة تذهب بالعقل والضمير والتوازن الأخلاقي إمعاناً في الإلغاء والتسفيه والدعوة الصريحة إلى الاجتثاث. ولا غرابة أن يحدث ذلك في غياب وغيبوبة الضمير.

أكرر: لا وطن تستقيم عافيته بهكذا نماذج مريضة.

ولا وطن يعلو ويسمو في حضوره وإنجازه بهكذا نماذج ناقمة على فعل الاحتجاج الحر والحق، ولا وطن يمكن له أن يكرّس حضوره وأهميته بهوامش من الـروح واحتضار من الضمير. نعم، الحياة لا تعمر بفوضى الفرد؛ ولكنها لا تعمر أيضاً بالفوضى والاستسلام للمخازي. ومن لم يعِ الدرس هو في غفلة مؤبّدة باستبعاد التاريخ، وإقصاء الحاضر بالنظر إليه من طرف العين، وانتظار المستقبل كي يأتي مفصّلاً على مقاس مدارك البلادة والشهوات والابتغاء لديه. تلك ذروة الاستهانة بالوعي الـذي تتطلع إليه الحياة الحقة، واستهانة بوعي المجموع البشري بغض النظر عن موقعه على الخريطة في النيبال؛ أو في ولاية نزوى بسلطنة عمان. ثم إنـه لا وطن يمكن له أن يندفع باتجاه حضوره وهو يعاني من احتقان في دمه، وتشطير لمكوناته، وتذويب لخياراته وإلغاء لتطلعاته. ذلك وطن برسم الوهم وبرسم السذاجة وبرسم الخراب. وفي النهاية برسم اللاجدوى. والأمر نفسه ينطبق على فرد ذلك الوطن؛ حين يريد لصوته أن يعلو فوق صوت الوطن، حين يتيح له حق المشاركة في القرار والخيار ويحظى بحقه في المواطنة؛ فيما يتخلّف عن واجبه تجاه تلك المواطنة، يكون هو نفسه بمثابة لغم لن يتيح لك مساحة من رفاهية ساعة ينفجر وساعة يتحول إلى برميل من بارود طعناً في الحق ونكراناً لما أتيح وتحقق.

ثم إن الأوطـان عموماً لا يمكنها أن تعمر بالاحتقان والتشرذم والتحريض والرصد بحق ومن دون حق. تعمر بتثبيت الحقوق وتخرب بإلغائها وتسمو بتثبيتها وتتفتت وتنهار بنكرانها واختطاف خياراتها وتهميش روادها وتقريب سفهائها وجهّالها. لا فرد في الدنيا حتى وهو في منفاه يرتضي أن يرى وطنه متوعكاً بغصص حادثة أو مصطنعة. تلك جبلَّة الإنسان كما هي جبلَّة الأوطان وهي معافاة من أصحاب المصالح الذين يسعون إلى كنز امتيازاتهم على حساب شقاء ملايين من حولهم وكأنهم أرقام في معادلة لا تعني أحداً.

الأوطان ليست نزهة عابرة. الأوطان عذاب جميل. عذاب بقدرتك على أن تجعل منه جنة كلما رأيته معافى ولو على حساب جحيمك. جحيمك الاختياري حباً وذوباناً فيه.

الأمن العربي
ومخاطر التطبيع مع اسرائيل

دشن مجموعة من المثقفين والناشطين الخليجيين حملة توقيعات لرفض التطبيع أو التحالف مع إسرائيل. وتأتي هذه الحملة رداً على الحملات السياسية والثقافية والإعلامية المكثفة و(المموهة) للتطبيع التدريجي والسلس مع إسرائيل، في ظرف تشتد فيه أزمات العرب وتتعدد فتتشابك مما يسهل تمرير أي مشروع خطير في غفلة من الشعوب.
تدعو الحملة الحكومات الخليجية إلى الاتساق مع تطلعات شعوبها وتوجهاتهم في المحافظة على المواقف المقاطعة للكيان الصهيوني، وإلى معاقبة كل من يخرق تلك المقاطعة وخصوصا بالسفر إلى الأراضي المحتلة من غير الفلسطينيين. كما تدعو الحملة إلى سحب الاستثمارات التجارية من إسرائيل في دول الخليج وفرض العقوبات عليها ضمن حملة BDS العالمية.

د. انتصار البناء

والجدير بالذكر أن الانفتاح العربي على إسرائيل قد زاد بعد اتفاقية أوسلو عام 1993 التي اعترفت بموجبها منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل بالعيش في سلام بجوار الفلسطينيين. على إثر ذلك افتتحت إسرائيل بعض المكاتب التجارية في بعض الدول الخليجية. وخفت صوت استنكار تواجد الوفود السياسية الخليجية في حضور الوفود الإسرائيلية. ولكن الانفتاح الأخطر هو الذي يأتي في سياق موجات ما سمي بثورات (الربيع العربي). ففي السنوات الثلاث أو الخمس الأخيرة جرى تسهيل زيارة المواطنين الخليجين للقدس المحتلة عبر الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية تحت ذريعة دعم القدس. علما بأن هذه الزيارات تجري بالتنسيق الكامل مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وتحت ترتيبها المباشر.

أغلب زيارات الخليجيين الأخيرة للقدس المحتلة حملت طابع زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه. ولكن الزيارات المقلقة حقا هي زيارات الوفود الثقافية المتمثلة في مجموعة من الشعراء والكتاب الذين نفترض منهم درجة كبيرة من الوعي والفهم لأهداف إسرائيل من تسهيل تواجد المثقف العربي وتمتعه بالأمن وبالتمثيل الثقافي لدولته وبممارسة نشاطه الثقافي تحت الاحتلال الإسرائيلي وبإشرافه وقبوله.

أما زيارة بعض الوفود الخليجية غير الرسمية إلى إسرائيل وإعلانها تأييد التطبيع السياسي مع إسرائيل، فقد شكلت الصدمة الأقوى للشعوب الخليجية لأن تقاطع أثر كل الزيارات السابقة وذرائعها المتعددة قد يؤدي في النهاية إلى تأهيل المزاج العام الخليجي إلى (بساطة) فكرة التطبيع مع إسرائيل وخلوها من المخاطر مقارنة بمخاطر الحروب العربية الحالية التي أبادت ملايين العرب في العراق وسوريا واليمن والسودان والصومال دون تحرك جندي صهيوني واحد ودون إطلاق رصاصة إسرائيلية واحدة!!

وهذا يقودنا إلى خطورة القراءات السياسية العربية (القاصرة) للوضع العربي بعد موجات الثورات الأخيرة، فأغلب تلك القراءات تحيد إسرائيل تماما مما يحدث، ومن جنيها المكاسب في المركز الأول من الخراب الكلي الذي يحل بالوطن العربي. فلا يمكن فهم ما يحدث في سوريا من استقدام لكل متطرفي الأرض ومجرميها دون التنبه إلى الجوار الجغرافي الإسرائيلي الذي ساند بعض الفصائل بالقصف الجوي للتقدم، ودون أن يكون حاضرا في ذهننا الطموح الإسرائيلي في تطويع كل المنطقة للهيمنة الإسرائيلية والرضوخ لها.

وفي الحرب اليمنية فلا يمكن إنجاز الحرب وتحقيق حل سلمي في اليمن دون أن تتنبه دول الخليج العربي إلى وجود مشروع إسرائيلي في الاستيلاء على بحيرة البحر الأحمر وخنق الدولة المصرية التي ما زال جيشها يشكل التهديد (الوحيد) للجيش الإسرائيلي. فإسرائيل كانت طرفا في مشروع تقسيم السودان، وهي طرف فاعل في أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا، وساهمت في تعزيز نفوذ الحليف الإثيوبي في أفريقيا مقارنة بالنفوذ المصري التاريخي. ومن يريد الاستزادة في موضوع الطموح الإسرائيلي في البحر الأحمر وأفريقيا فعليه متابعة تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في المدة الأخيرة والعناوين السياسية التي تقود الزيارات وتختتم بها البيانات المتبادلة.

ومن الملاحظات التي تستحق التأمل ما تقوم به بعض الجماعات السياسية والإديولوجية في الخليج العربي تحديدا وخصوصا تيار التنظيم الإخواني، فتلك الجماعات تقوم حاليا بتصعيد النموذج السياسي التركي وتعيينه (النموذج الإسلامي) السياسي الحداثي. وصارت تطالب علانية بتحقيق هذا النموذج في التطور السياسي الخليجي والعربي وتعمد إلى الترويج إلى إنجازاته وخطابه وتمسكه بالقيم الإسلامية. وهي في تمجيدها للخلافة العثمانية الجديدة تتجاهل تماما العلاقات الإسرائيلية التاريخية وتطورها حاليا على يد الرئيس أردوغان بأكثر مما كان سابقا. وتتغافل تلك التنظيمات الإسلاموية عن علاقة الجيش التركي، الذي وصفه أحمد داوود أوغلو بأنه جيش محمد، بالجيش الإسرائيلي. وتتحاشى التطرق من قريب أو بعيد لتفنيد العلاقة الإسرائيلية بالنموذج الإسلامي التركي المرغوب في تعميمه.

بمعنى آخر فإن النظام الإسلاموي الحداثي الذي كان مقدمة ثورات التغيير الأخيرة وأول متولي الحكم بعدها، هذا النظام لا مشكلة لديه في العلاقات مع إسرائيل ولا موقف له من هذه القضية!!

الفوضى التي تجتاح الوطن العربي والتهديد الأمني والوجودي للكثير من الدول والشعوب العربية جعل القضية الفلسطينية خارج أولوياتها، زاد في سوء تلك النتيجة الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، وانخراط بعض الفصائل الفلسطينية في الأزمات العربية دون مبرر. من أجل ذلك كان لابد من يقظة مباغتة من بعض المثقفين والناشطين لإطلاق صرخة في الهواء علها تبلغ المدى: إن التسلل الإسرائيلي بدأ يطفو على السطح وأن صفوف المطبعين قد وصلت الخليج العربي العروبي بتاريخه والقومي بانتمائه.

بوعلي ياسين – المثقف الموسوعي

ولد الكاتب الراحل في قرية عين الزهور في اللاذقية، اسمه الحقيقي ياسين حسن ،لكن فضل الكاتب تغييره إلى اسم حركي عرف به واشتهر، وهو بوعلي ياسين.
أسمته والدته، حين ولد، عدنان، وبقي حتّى سن الخامسة أو السادسة لا يعرف له اسماً غيره، فلمّا دخل المدرسة صاروا ينادونه باسم ياسين، فلا يردّ عليهم، لذلك استدعت المدرسة والده ونبّهته إلى هذا الإشكال، فأصدر أمره بإلغاء اسم عدنان من الأسرة، لأنّ أسَر المشايخ ـ باعتبار والده شيخاً ـ كانت تختار أسماء أبنائها من ضمن مجموعة محدّدة من الأسماء الدّينية.

نتيجة عمل والده العسكري فقد تنقّل وعاش في معظم المدن السورية، وهذا الأمر جعله وأخواته وإخوته يشعرون بأنهم غرباء على الدوام، وجعل أمّه تحمل مسؤولية الأب ومسؤولية الأم، وقد كانت «حقاً على قدر المسؤولية».
الخروج الأول من مدينة اللاذقية كان إلى حلب حتى عام 1950، في السنة الأولى لإقامته هناك دخل مدرسة خاصة تعادل الآن رياض الأطفال، يذكر فيها «تهديد الراهبات بمسح آذان الأطفال بالزيت وإرسالهم إلى القبو، حيث تأتي الفئران لتلحس الزيت من آذانهم»، هنا كره التعلّم! لكنه تعلّم ـ فيما بعد ـ كثيراً، وعلّم غيره.
في حماة وعى «الحرية المسؤولة للذكر»، واستغرب كيف يرتدي الذكور الثياب نفسها إلى أن تهترئ تماماً، بينما تغيّر الأنثى دوماً ثيابها، وحين أبدى الطفل ياسين احتجاجه على التفرقة في اللباس بينه وبين أخته، قالوا له: «هي بنت، أتريد أن تكون بنتاً؟». هنا وعى الشرخ الاجتماعي بين الأنثى والذكر. وتعليقاً على الحادثة يقول: «هكذا باكراً تجري تهيئة الذكر لتحمّل المسؤولية في المستقبل، مسؤولية الأسرة ومن ثم مسؤولية المجتمع على هذا التفاوت». لكنه لم ينس أن يناصر المرأة ويكتب الكثير حولها، ويقوم بسلسلة أبحاث عنها، فكتب «أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي» عام 1992، وأهدى الكتاب إلى أخته حياة.
عندما وقع الخلاف بين عبد الناصر والبعثيين عام 1959 بقي على ولائه للوحدة السورية ـ المصرية ولعبد الناصر، وعندما وصلت العلاقة إلى حدّ القطيعة والعداوة عام 1960 عاش في نزاع داخلي، بين عشقه للوحدة، والتزامه بحزب البعث، يقول: "لقد كرهنا في الحقيقة نظام عبد الناصر بتقييده للحريات وبملاحقة مباحثه، بتشجيعه الضمني الانتهازية والوصولية والغوغائية، باحتوائه في الاتحاد القومي لكل منافق مهما كان انتماؤه الطبقي أو العقائدي أو السياسي وكيفما كانت ممارساته وأخلاقه". ويتابع: "لكننا كنا من السذاجة والغباء واللامسؤولية أننا لم نع أنّ موقفنا قد انصب دون إرادتنا في المعسكر الانفصالي، وكان نظام عبد الناصر من الغباء والغرور والتسلط أنه حارب دون هوادة التقدميين والوحدويين الانتقاديين، فقوى العناصر الانفصالية المنافقة له، حتى استطاعت (ومن موقع المسؤولية) بسهولة القضاء على الوحدة". ويعتبر أن المظاهرة التي خرجت في دمشق ضد عبد الناصر إثر الانفصال، والتي انقلبت هي نفسها أثناء المسيرة إلى تأييد عبد الناصر عندما سمع أصحابها بإمكانية التوصل إلى اتفاق، "مظاهرة حربائية لم يبدعها خيال أديب ساخر".
طار بوعلي ياسين من الفرح حين تحقّق حلمه في إرساله إلى مصر، ضمن بعثة حكوميّة لدراسة الإحصاء التطبيقي للعام الدراسي 1961ـ 1962، وذلك بعد أن كان قد تسجل في كلية الصيدلة بجامعة دمشق، ولكن الفرحة بدأت تتلاشى ما إن حدث الانفصال بين سورية ومصر، فشاع الاضطراب في العلاقة بين البلدين، وألغيت البعثة، فتكوّم الشاب في إحدى الزوايا، أو تحت إحدى الأشجار منهاراً يائساً، وبدت أحلامه تتكشف على أنها مجرد أحلام يقظة. وبعد شهور من هذه الخيبة، وبينما كان نائماً في الصفصاف في صباح شباطي من العام 1962، وإذا بصديقه يناديه لاهثاً من كثرة الركض، ويقول له: «هيّئ نفسك، ستسافر إلى ألمانيا الغربية خلال عشرة أيام"، إذ أنّ البعثة الدراسية الملغاة في مصر تحوّلت إلى ألمانيا الغربية عام 1962، وما بدا أنه غير معقول تحقق فعلاً، فقد حُوّلت البعثة إلى ذلك البلد الرأسمالي المتقدّ، وسافر بوعلي ياسين إليه في 5 آذار 1962، حيث طوّر مساره الفكري والشخصي هناك.
درّس بوعلي ياسين العلوم الاقتصادية في جامعة بون، وعندما وجد أن هذه الجامعة تهيمن عليها العقلية الاقتصادية الأمريكية، كان عليه إما التخلي عن دراسة الاقتصاد والانتقال إلى فرع آخر، أو الانتقال إلى جامعة أخرى أقل عرضة للهيمنة الأمريكية، فوجد ذلك في جامعة «ماينتس»، وماينتس مدينة جميلة يلتقي فيها الراين والماين، وتقام فيها كل سنة احتفالات كرنفالية ضخمة، فانتقل إليها وعاش فيها ما بين 1965ـ 1969.
بقي بوعلي ياسين مشدوداً إلى فرانكفورت، المركز الرئيسي لحركة الاحتجاج الطلابي، والتي تجمعت حول اتحاد الطلاب الاشتراكي

جلال إبراهيم

الألماني، ومنها انتشرت تلك المدرسة الفلسفية اليسارية المعروفة «النظرية النقدية»، وقد بلغت ذروتها في الانتفاضة الطلابية عام 1968، فانخرط بها بوعلي ياسين بالرغم من أنه طالب أجنبي، والتحق بإحدى الكومونات في فرانكفورت، وعاش فيها عدة شهور، منسجماً مع أفكارها الاشتراكية العلمية البعيدة عن المركزية والتسلط، والتي تعادي الإمبريالية العالمية، بالأخص الأمريكية التي تجلّت بأبشع صورها في حرب فييتنام، مؤيّداً حركات التحرر في العالم الثالث ولاسيّما الاتجاه الماوي (نسبة إلى ماوتسي تونغ) وتشي غيفارا، رافضاً الوصاية في كل مكان، في الأسرة والمدرسة والجامعة والوظيفة والمجتمع.
من أشهر كتبه"الثالوث المحرم: دراسة في الدين والجنس والصراع الطبقي" كتاب صدر عام 1973، وأثار دوياً في الوسط الثقافي، وهزّ وعي جيل بأكمله، ومُنع تداوله ليس في سورية فحسب، بل في معظم البلاد العربية، فصار الممنوع مرغوباً، ومتداولاً في السرّ، ولم ير النور، ولم يتسنّ له الجلوس على رفوف المكتبات إلا في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، كذلك كتابه "الأدب والأيديولوجيا في سورية" الذي صدر عام 1974، وتسبّب بضجّة كادت تكون "دمويّة"، وكتابه "عين الزهور ـ سيرة ضاحكة" الذي صدر عام 1994، وأثار ضجّة اجتماعيّة انتهت بتهديد الكاتب بحياته، وأدّت إلى تدخّل السلطات لمنع توزيعه تحت أيّة صيغة كانت، وذلك بعد أن وافقت على طباعته وتداوله.
ومن عين الزهور نختار التالي: "جاءت امرأة ريفية بابنتها المريضة إلى شيخ القرية، ونقدته خمس ليرات، وطلبت منه أن يقرأ لها سورة من القرآن، لعل الله يشفيها. فاستقل الشيخ المبلغ وقال لها: والله، أردأ سورة "تبت يدا" (والكلام له) حقها أكثر من عشر ليرات!".
وفي طرفة أخرى "كان أحد الأطباء كلما أتاه مريض، يصف له شربة دود، أياً كان مرضه. ومرة أتاه شخص كان قد سقط عن شجرة. فوصف له كالعادة شربة دود. قال له: يا دكتور، أنا وقعت عن الشجرة وتكسرت، لشو شربة الدود؟. فأجابه الطبيب: شو بيطلعك ع الشجرة، لو ما فيك دود؟!". اختار بوعلي ياسين هذا النوع من الكتابة كفضاء حر، يجهر به بمكنوناته، كتعويض عن طبيعته الكتومة الميّالة إلى الصمت.
استقبل بوعلي ياسين، مفكّر القرن العشرين، سرطان الرّئة، مبتسماً، صامتاً هادئاً، لا يشكو ولا يئن. وفي عام 1986 تحوّل إلى إنسان نباتي، رافضاً بشدّة ـ بالرغم من مرضه، في مشفى الأسد الجامعي ـ أن يأكل اللحم، ليتمكن جسده النحيل من تحمّل الجرعات الكيماوية، وبقي وفياً لمبادئه حتى انتقل إلى رحمته تعالى عام 2000.

تذييل:

تمنيت أن أكون نبياً
قالوا: محمد آخر الأنبياء
تقدمت لأصبح معلماً
رفضوني لأني لا أقيم الصلاة
جربت أن أكون شاعراً
قالوا: أنت لا تجيد الرقص
قلت: فلأكن حاكماً
قالوا: تعلم القتل أولاً!
فرحت أبحث عن قلب أبكي فيه.
(بو علي ياسين).

ملاحظة: هذه المقالة عبارة عن ملخص لكتاب (عين الزهور–سيرة ضاحكة) لبو علي ياسين–دار الحصاد للنشر والتوزيع– الطبعة الأولى:1993م.

التراث والديمقراطية

لقد قدمت المعارضات الوطنية في الوطن العربي كل الجهود والتضحيات عبر أحزابها ومنظماتها الجماهيرية والنقابية، من أجل اقامة الدولة الوطنية الحديثة في كل قطر عربي، تتحقق فيها الحرية والديمقراطية والمساواة وحكم القانون. ولكن للأسف الشديد قد باءت كل تلك الجهود إلى التقهقرفي تحقيق هذا المشروع السياسي المنشود بسبب القصور في الرؤية والحنكة السياسية او نتيجة لبطش وتنكيل أنظمة الحكم العربية لقوى المعارضة، فقد تعمقت الأزمة بين أنظمة الحكم العربية وبين شعوبها، ولم ينل حتى الآن أي شعب عربي حريته ورفاهه وسيادته الحقيقية، فقد تعرضت قوى المعارضة للمضايقات وصنوف التنكيل والمحاربة في الرزق وتقديم مناضليها للمحاكمات الجائرة وزجهم في السجون او المنفى بإسم القانون الجائرالذي تم تفصيله وحياكته ليصبح أحد أدوات القمع ضد المعارضين.

اتبعت أنظمة الحكم العربية سياسة تشديد القبضة الحديدية على مقاليد الحكم ورفض الديمقراطية في النظام السياسي الحاكم، عبر مختلف الأساليب ضد رموز المعارضة، كالتهديد بالسجن وتأليب الرأي العام ضدهم، أو بالأساليب الناعمة، كالترغيب بالمنح والعطايا المالية والأراضي أو المناصب الادارية العليا في الدولة، كما تعمل أنظمة الحكم العربي على احتواء بعض رموز المجتمع مثل رجال المال والأدب والاعلام، وبعض رجال الدين في المؤسسات الدينية.

وتعمل الأنظمة العربية جاهدة على إبقاء شمولية الدين في التراث العربي وادعاءها الحماية له، وفرضه على الرأي العام المعاصر عبر سلطة النصوص الدينية، وفرض مفهوم التراث الديني الموروث منذُ ألف واربعمائة سنة على الحياة المعاصرة للمواطن العربي. وبذلك يتم في هذا السياق فرض سلطة النصوص الدينية وتوليد النصوص منها كمرجعية. بمعنى ان الدين يظل "هوالاطار المعرفي الوحيد للعقل"، كما يصفه المفكر والباحث نصر حامد ابو زيد في نقده للتراث الديني العربي والاسلامي في كتابه " النص والسلطة والحقيقة /ارادة المعرفة وارادة الهيمنة". على توظيف قداسة النص الديني كي تشّرع وتبرر طبيعة الدولة، ونظام الحكم القبلي، ولا مكان للديمقراطية الحديثة وآلياتها المعاصرة.

لذلك نرى أن انظمة الحكم العربي تصرعلى أنها تلتزم بشورى الخلافة الاسلامية في تراثنا الديني الذي كرسه السلف في الخلافة الأولى بعد موت النبي، كي تتهرب من الاقرار بمبدأ تداول السلطة سلميا، بأن يجعل كل حاكم عربي من نفسه حاميا للدين والدولة.

الإرث الديني التاريخي يطلعنا في مراجعه على أنــه بعد وفـاة النبي محمد دَبَّ الخلاف بين المسلمن من الأنصار والمهاجرين من قريش في المدينة، ما استدعى أن يجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، فقد سعى الانصار الى تطبيق الشورى في تداول السلطة سلميا مع قريش، إلاّ أن المحاولة قد اجهضت بسبب تعنت قبيلة قريش واصرارها على ان تكون الخلافة لأهل قريش. فقد رفضت مبدأ تداول السلطة الذي طرحه الأنصار في المدينة، حين قالوا "منا أمير ومنكم امير" أو "منكم الأمراء ومنا الوزراء". لكن القرشيين رفضوا ذلك، ونتيجة لرفض قريش لهذا المبـدأ، نشأ الخلاف والصراع بين قريش والأنصار وبني هاشم، فتكرس مفهوم الدولة/القبيلة وأصبح الحكم وراثياً. استمر الخلاف على طبيعة الحكم العربي الاسلامي منذ إقامة الدولة الراشدية الاسلامية، ونشب الاقتتال بين المسلمين الأوائل اثناء حكم الخلفاء الراشدين الأربعة الذين قتل ثلاثة خلفاء منهم (عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي ابن ابي طالب) نتيجة لهذا الخلاف، لأن في عهدهم ثار العديد من شعوب الأقاليم على مظالم الولاة. فزدادت الفتن والتمردات.

ورأى معاوية بن ابي سفيان أنه أحق بالخلافة بحكم نسبه القرشي، فهو إبن أبي سفيان بن حرب الذي كان من أكبر سادات قريش واليه تعود قيادة قوافل التجارة وادارة شؤون الحرب، وقد أسلم عند فتح مكة، وتمكن معاوية من السيطرة على الخلافة الإسلامية وجعلها ملكية وراثية وأسس لقيام الدولة الأموية وخلفه في الحكم إبنه يزيد. وقد استمرت الخلافة الاموية من 662م-750م. وفرض الأمـويـون حكمهم عبر شوكتهم العسكرية العنيفة على المعارضين والطامعين في الخلافة. ثم جاء العباسيون بقيادة مسلم الخرساني، وهم قرشيون أيضا وكان أول خليفة لهم هو أبو العباس السفاح، وهي أيضاً ملكية وراثية استمرت من سنة 750م-1517م. وهذه الخلافة تميزت بمسارين متعارضين تماماً، هما العنف والقتل للمعارضين، وتشجيع الآدب والادباء والشعراء والفنانين

منصور حسين

والمشتغلين بالفلسفة والفقه الإسلامي.

واعتمد العباسيون على مبدأ الغلبة والقوة العسكرية في فرض استمرار الخلافة في نسلهم، ضد معارضيهم من الأمويين، ومن سلالة أهل بيت النبي محمد، وضد ثورات شعوب الاقاليم الأخرى، فخاضوا حروباً ضد ثورات الأقاليم، وضد الفاطميين الذين تمكنوا من مقاومة العباسيين ومن إقامة الدولة الفاطمية ومركزها في مصر والتي فرضت بالقوة خلافة الفاطميين الوراثية واجبرت المسلمين على المبايعة. كما نشأت بعض الدويلات الصغيرة في ربوع أقاليم الدولة الاسلامية المفككة، مثل دولة السلاجقة، ثم تلا ذلك دولة المماليك الوراثية، ثم قيام دولة الخلافة العثمانية الوراثية الدموية، التي أفرطت في استخدام القوة والبطش والتنكيل ضد الشعوب العربية والإسلامية الاخرى، مما أدى الى دخول العالم العربي والإسلامي في عصر من الانحطاط استمر لعدة قرون.

هـذا التاريخ الـدمـوي تـرك لنا ارثا استبدادياً مازال ممتداً حتى الآن في طبيعة أنظمة الحكم العربية، والذي يلقى الدعم الكبير والمستمر من الـدول الاستعمارية التي ترى فيه ضماناً لتخلف الدول العربية وابقاءها تابعة لسياساتها وسوقاً استهلاكية لبضائعها، ومـركـزاً لإطـلاق مشاريعها الاستعمارية ضد شعوب الدول الأخرى، وتوظيف سياسة الحرب بالوكالة عبر هذه الأنظمة في تنفيذ المخططات والمشاريع الاستعمارية، ما سهل لأنظمة الحكم العربية المعاصرة ممارستها للحكم الشمولي، التي تصادر فيه سيادة سلطة الشعب، ولا تعترف بالتبادل السلمي للسلطة، بل تصر على هيمنة القبيلة على سلطة الحكم وعلى القرارات المصيرية في الدولة، وعلى حرية التصرف في ثروة البلاد كيفما تشاء متسلحة بالدين كأداة حماية، تحت شعار (وجوب اطاعة ولي الامر).

وإن طبقت بعض أنظمة الحكم العربية بعض الاصلاحات الديمقراطية استجابة للضغوط الشعبية والدولية، إلا انها تبقى اصلاحات خجولة ومعطوبة، لا تغير طبيعة الحكم القائم ولا تكفل الحريات والحقوق، ولا تنهي التمييز ولا يطبق حكم القانون على الجميع، وأدت هذه الآلية المتخلفة الى هزائم متتالية في مجالات التطوير والتنمية الشاملة وبقت اقتصاديات الدول العربية متخلفة وتابعة، على الرغم من توافر الامكانات المادية للدفع بعجلة التطور والنماء للخروج من الاقتصاد الريعي، وبدلاً من الشروع في الاصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي، فقد زجت هذه الأنظمة نفسها في تحالفات ومحـاور عسكرية، كانت حصاد هذه السياسات عجوزات في موازنات هذه الدول، والذي انعكس سلبا على معيشة المواطنين وعلى فرص العمل و تقلص الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها ، كما تم تدمير البنية التحتية لبعض الدول العربية كاليمن والعراق وسوريا وليبيا وقتل الالوف من مواطنيها و تهجيرهم على أيـدي عناصر ارهابية تلقى الدعم المستمر والخفي من بعض الأنظمة العربية والقوى الاستعمارية، وذلك على حساب قضية العرب االاولى ألا وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي طرد من أرضه بالقوة من قبل اسرائيل وحلفاءها.

وعليه فان السؤال المطروح على قوى المعارضة التقدمية والديمقراطية والليبرالية هو كيف يمكن الخلاص من هذا الوضع المأساوي الذي تسببت فيه هذه الانظمة؟ وما هو نوع النضال السلمي الأنفع الذي به يتحقق التغيير وتطوير مفهوم الدولة الوطنية الديمقراطية القائمة على سلطة الشعب وسيادته.

أزمة وصراع طبقي.. التجارة العالمية - (٣ - ٣)

إن أكثر التهديدات خطورة على الاقتصاد العالمي هو عـوْدة الميول الحمائية. إن نمو التجارة الدولية في العقود السابقة وزيادة التقسيم الدولي للعمل ("العولَمة") قاما بمقام القوة المُحرِكة الرئيسة للإقتصاد العالمي. بهذه الوسائل تمكنت البرجوازية جزئياً ولفترة مؤقتة من التغلب على محدودية الدولة الوطنية. ولكن الآن كلُ هذا تحول إلى ضده.

والمِثال المُثير لهذا هو الاتحاد الأوروبي، الذي حاولت البرجوازية الأوروبية (بقيادة فرنسا وألمانيا، والآن بقيادة ألمانيا لوحدها) أن تتوحد في سوق واحدة وبعُملة نقدية واحدة، اليورو euro. توقع الماركسيون بأن هذا العمل مصيره الفشل وبأن أول أزمة اقتصادية حادة ستفضي إلى عودة جميع الانقسامات القومية والمتنافسين القدماء، والتي كانت مُختبئة ولكنها لم تضمحل نتيجة للسوق الواحدة.

إن أزمة اليورو euro الذي هبط فجأة مُقابل الدولار dollar، تعكس مدى خطورة الأزمة الاقتصادية. فأزمة اليونان ما هي إلا التعبير الأكثر وضوحاً للأزمة التي قد تفضي إلى إنهيار اليورو euro وربما إلى تفكك الاتحاد الاوروبـي في حد ذاتـه. إن مثل هذا الحدث سيكون له أخطر النتائج على الاقتصاد العالمي بكامله. لهذا السبب يحث الرئيس الأمريكي السيد أوباما Obama الأوروبيين على الاسراع في حل الأزمة اليونانية بأي ثمن. إنهُ يُدرك أن إنهيار الاتحاد الأوروبي سيُفضي إلى أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

يُسجل العام 2015 السنة الخامسة على التوالي أن النمو الاعتيادي في "الاقتصادات الناهضة" قد تراجع، وخطف معهُ في تراجعه النمو العالمي. قبل عام 2008 نمى حجم التجارة الدولية بنسبة 6٪ سنوياً، وفقاً لبيانات منظمة التجارة الدولية. ولقد تباطأ حجم نمو التجارة الدولية بنسبة 2.4٪ على مدى الثلاث سنوات الماضية. وعانى في الست شهور الأولى لعام 2015 من أسوأ أدائه مُنذُ عام 2009.

كانت التجارة في الماضي عامل رئيس يُحرك الإنتاج، ولكن لم تعُد كذلك الآن. مُنذُ عام 2013 كل 1٪ من النمو العالمي أنتج ارتفاعاً في التجارة بنسبة 0.7٪ فقط. في الولايات المتحدة الأمريكية لم ترتفع الواردات المُصنعة قط كنصيب من الناتج المحلي الاجمالي مُنذُ عام 2000. وفي العقد قبل ذاك تضاعف حجمها تقريباً.

لا مفر من المُحصلة النهائية: العولمة في تباطؤ. ومُحرك النمو الاقتصادي، التجارة الدولية، تتلكأ. فَي شهر أيار/مايو (2015) هبط حجم التجارة الدولية بنسبة 1.2٪. هبط إلى 4 من الخمس شهور الأولى من عام 2015. إن دورة مُحادثات العاصمة القطرية الدوحة مُستمرة على مدى 14 عام وقد تم في الواقع إهمالها. فالولايات المتحدة الأمريكية عوضاً عن ذلك، تُحاول إيجاد شُركاء لحرية تجارة اقليمية من أجل مصالحها الإمبريالية الخاصة.لقد ناقشوا مؤخراً شراكة عبر الباسفيكي Trans–Pacific Partnership، التي بإمكانها تغطية 40٪ من الاقتصاد العالمي، ولكنها مليئة بالتناقضات. تحتاج أن يُصادق عليها حشد كبير الدول، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هي ليست مُتأكدة بأي حال من الأحوال. فالرئيس أوباما Obama يواجه برلماناً عدائياً وقد لا يتمكن من التصديق عليها قبل نهاية فترة حُكْمِه.

التفاوت – عدم المساواة

إن تَرَكّز رأس المال الذي تنبأ بهِ ماركس Marx بلغ مستويات لم تخطر على بال أحد. لقد أوجد مستويات من التفاوت غير مسبوقة. سُلطة هائلة تتركز في أيادي أقلية صغيرة من الأثرياء رجال ونساء الذين هم في الحقيقة يتحكمون في حياة ومصير شعوب العالم.

كما أن الشباب والنساء والأقليات العرقية يعانون أيضاً على نحو غير متناسب من الأزمـة. وهم أول من يُفصَل من عمله، وهم هؤلاء الذين يتعرضون لأكبر جزء من تخفيض الأجور. وتفاقم الأزمة من تأثيرات عدم المساواة والتمييز بين الرجل والمرأة وكذلك تُغذي أمزجة العُنصرية وكُره الأجانب وعدم التسامُح تجاه الأقليات مابين الطبقات المُتخلفة من السُكان.

إن الشباب هم أكثر من يعاني من التوقع الاقتصادي الحالك على مدى عدة أجيال. ويعترف بذلك جميع الخبراء الاقتصاديون للبرجوازية. لقد شهِدَ الشباب أكبر انخفاض في الدخل والبطالة. فهم يعانون من الهجوم المستمر على جميع مستويات التعليم، الذي يتم تقطيعه وخصخصته دون هوادة لصالح رأس المال المالي. فالجامعات أصبحت بشكل متزايد للأقلية المُترَفة.

حُرِم أغلب الشباب من الفُرَص التي كانت في السابق أمر مُسلم بهِ بالنسبة لهم. إن هذا سبب رئيس لعد الاستقرار ويُهدد بوقوع ثورات اجتماعية. كان عاملاً رئيس في ما سُمي بالربيع العربي، وهناك ثورات مُماثلة يُحضّر لها في كل مكان.

ترجمة:
غريب عوض

في كل مكان أصبح الفُقراء أكثر فقراً والأثرياء أكثر ثراءً. أصدرت مؤسسة أوكسفام Oxfam الخيرية تقريراً يُبين أن نصيب الثروة العالمية التي يمتلكها الأثرياء ازدادت بنسبة 1٪ من 44٪ في عام 2009 إلى 48٪ في عام 2014، في حين أن نسبة الفقراء 80٪ يملكون الآن نسبة 5.5٪ فقط. وبنهاية عام 2015 فإن نسبة 1٪ لأثرياء العالم يملكون ثروة (50.4٪) أكبر من ما يملكه بقية 99٪ مجتمعين.

تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن معلوماتها تُثير أسئلة اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى الأسئلة الاقتصادية. قالت السيدة ويني بيانيما Winnie Byanima المدير التنفيذي لمؤسسة أوكسفام الدولية الخيرية Oxfam إن التَركُّز المُتزايد للثروة المُلاحظ مُنذُ فترة الركود العميق لعام 2008 –9 كان "خطيراً وفي حاجة إلى تغيير."

لقد أجبرت الإصلاحات الحقيقية زُعماء العالم على التصدي لمشاكل التفاوت والتمييز والإقصاء الاجتماعي، إلى جانب التغيير المناخي وغيرها من القضايا المُلحة التي تواجه الإنسانية. ولكن كيف يمكن تحقيق هذه المُعجزات في ظل النظام الرأسمالي، لم يتطرق إلى هذا أحد. فالمؤتمرات واللقاءات تأتي وتذهب. والخُطب تُلقى. وتُرفع التوصيات. ولا شيء يتغيّر.

تقشف دائم

إن المنظور هو فترة طويلة الأمـد يتم خلالها تعطيل فترات الركود الاقتصادي عن طريق فترات من النمو الاقتصادي البطيء مع مصاعب اقتصادية مُتزايدة: بتعبير آخر، تقشف دائم. وهذا مشهد جديد، يختلف كلياً عن ذلك الذي كان موجوداً في الدول الرأسمالية المتقدمة لفترة تزيد على خمسين عاماً بعد الحرب العالمية الثانية. ولهذا، فإن العواقب السياسية سوف تكون أيضاً مختلفة جداً.

لقد وضحنا مـرات عديدة بأن كُـلُ محاولة للبرجوازية لإعـادة التوازن الاقتصادي سوف تُدمر التوازن الاجتماعي والسياسي. وهذا ما يحدث الآن تماماً على النطاق العالمي. إن الركود الاقتصادي طويل الأمد يخلق المصاعب الاقتصادية ويُخرب التوازنات القديمة. لقد اختفت التأكيدات القديمة وهناك شك عالمي في الوضع الراهن، في قيمهِ وأيديولوجياته.

مُنذُ بداية الأزمـة المالية العالمية في عام 2008 خسرت الشعوب 61 مليون وظيفة. فوفقاً لتقديرات مُنظمة العمل الدولية (ILO) إن عدد العاطلين عن العمل سوف يستمر في الازدياد على مدى الخمس سنوات القادمة، ليصل إلى أكثر من 212 مليون بحلول عام 2019. وتُعلن، المنظمة، بأن "الاقتصاد العالمي قد دخل فترة جديدة تتضمن النمو البطيء وتفشي التفاوت والأضطراب." وإذا أضفنا العدد الهائل من الناس الذين لديهم وظائف هامشية فيما يُسمى القطاع غير الرسمي، فإن العدد الحقيقي للبطالة في العالم سوف لن يكون أقل من 850 مليون عاطل. إن هذا العدد بمفردة يكفي لإثبات أن الرأسمالية قد أصبحت عائقٌ لا يُحتمل أمام التقدم.

تُحاول الحكومات في الدول الرأسمالية المتقدمة تخفيض مستويات الدَيْن الذي تراكم أثناء الأزمـة عن طريق تخفيض الأجـور ومعاشات التقاعُد. ولكن سياسة التقشف قد خفضت بشكل حاد مستويات المعيشة دون أن يكون هناك تأثير خطير على تراكم الدَيْن. لقد فشلت جميع التضحيات التي فُرضت على الجماهير الكادحة على مدى السبع سنوات الماضية في إيجاد حل للأزمة؛ بل على النقيض من ذلك، فقد زادت الطين بَلة.

ليس لـدى أصـحـاب نظرية كنزي الاقتصادية ولا أصحاب النظرية النقدية المُحافظون أي حلول ليُقدموها. وتستمر مستويات الدَيْن القاسية في النمو بعِناد، وكأنها عبء ثقيل على النمو. تحاول الحكومات والشركات بإلقاء العبء على أكتاف الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة لكي تُخَفف من مستويات الدَيْن لديها. إن لهذا تأثيرات عميقة على العلاقات الاجتماعية وعلى مشاعر ووعي جميع الطبقات.

المصدر:
مجلة In Defence of Marxism
مارس 2016

بمناسبة مرور الذكرى السنوية 99 لقيامها

هل كانت ثورة أكتوبر مفارقة واستثناء؟ (١- ٢)

حميد خنجي

لم ير التاريخ البشري حدثا مدويا، مجلجلا، جذريا ومصيريا كالثورة البلشفية، التي شهدتها روسيا القيصرية، في نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر1917 (25 أكتوبر حسب التقويم الروسي وقتئذ)، مباشرة بعد ثورة فبراير البرجوازية الديمقراطية من نفس العام. ولعل الأغرب أن ثورة أكتوبر كانت بيضاء تقريبا، بلا إسالة دماء تذكر. حيث لم يكن إطلاق المدمرة « أفرورا» لمدافعها، في فجر السابع من نوفمبر 1917 (25 أكتوبر حسب التقويم الشرقي الروسي القديم) سوى عمل رمزي! . من هنا.. فهل هي كانت إنقلابا، قفز فيه حفنة من الجنود البلشفيين عنوة إلى السلطة؟!.. أم إنتفاضة على يد مجموعة من الثوريين الروس وغير الروس؟!.. أم انها بالفعل كانت ثورة بكل ما تعنيها هذه الكلمة من معنى؟!

للوصول إلى تصورأقرب إلى الواقع التاريخي، الذي نحن بصدد الإحتفاء بالذكرى 99 لتلك الثورة، لابد لنا من إستعادة الأجواء السياسية في حينه، إن من جانب الحراك الإجتماعي للجماهير، أو من جانب ميزان القوى وحجم كل حزب سياسي وقوته في الدوما (البرلمان الروسي). والأهم من كل ذلك القوة الفعلية لمجالس السوفييت والميزان الحزبي فيه. من المعروف أن الثورة البرجوازية، بقيادة « كيرنسكي» وحزبه (الإشتراكيون الثوريون) أطاحت بنجاح بالحكومة القيصرية، لكنها تلكأت بالسير قدما في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، خاصة موقفها من الحرب الدائرة، التي كانت روسيا غارقة فيها ومن موقع المهزوم.

عودة إلى الوراء قليلا.. وحتى قبيل ثورة فبراير. لم يكن وارداً أصلا، حتى في برنامج الحزب البلشفي، القيام أوحتى التفكير في ثورة إشتراكية قريبة وقادمة في روسيا المتخلفة عن الركب الغربي، حين كانت السمة الغالبة لإقتصادها زراعية إقطاعية، مع قطاعات رأسمالية صناعية ضعيفة في الحواضر؛ موسكو وبطرسبورغ، وحيث البروليتاريا الروسية كانت تتسم بضعف واضح – عدداً وعدة – ضمن بحر واسع من طبقة الفلاحين في كل أصقاع روسيا.. ولكن مع قوة نسبية ملحوظة تتعزز– رويدا– على صعيدي الانتليجنسيا الثورية وأحزابها السياسية السرية العمالية والطليعية.

ولعل حزب العمال الإشتراكي الديمقراطي الروسي يشكل مثالاً ساطعاً هنا (حزب عمالي ماركسي أسس بقيادة مناضل وألمعي ومنظر ومروج ماركسي من الدرجة الأولى، عرف في وقته بأسماء سرية عديدة واشتهر لاحقا بـ «لينين»). ليس هذا فحسب.. بل أن التنظير الماركسي السائد حينئذ كان ينطلق أساسا من ملاحظات ماركس الأولى والأساس؛ من أن الثورات الإشتراكية ستندلع؛ بل يجب أن تندلع، في المنظومات الرأسمالية المتطورة (المانيا وإنجلترا مثالا) وفي مجموعة من البلدان الرأسمالية الاقوى. بالرغم أن ماركس ومن ملاحظاته المتاخرة، بعد تباطؤ الحركة الإجتماعية في القارة العجوز، إلتفت يسرة إلى أمريكا في البدء (كانت حاضنة لحركة النقابات العمالية العالمية خاصة)، وحينا إلتفت يمنة إلى روسيا الشاسعة والمتخلفة.. ولكن حيث «الأرض ملكية عامة» مقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى، كدأب بعض الدول الآسيوية (نمط الانتاج الآسيوي)!

(بتقديري من المفيد للباحث السوسيولوجي مراجعة ما كتبه ماركس عن هذه المسالة بالذات). من هنا فإن ماركس وأنجلز ولينين كنوابغ، لم يكونوا من بين النخب الفكرية والثورية، التي تاخذ المسلمات على عواهنها.. فهم يدركون بالطبع، أكثر من غيرهم، تعقيدات حركة التاريخ والإستثناءات غير المسبوقة!

عودة إلى اللحظة التاريخية الحاسمة.. ظل البلاشفة وعلى رأسهم لينين مشدوهين لفترة، وهم في انتظار مخرج من الوضع الغريب وغير المسبوق لروسيا!.. أضحت هناك في الواقع سلطتان: سلطة الحكومة المؤقتة وسلطة السوفييت (فترة إزدواجية السلطة). ظلَّ البلاشفة في البداية أقلية في مجالس السوفييت وفي الدوما على ما أعتقد. لكن مع إشتداد ضغط الحرب الخاسرة، وخاصة مع عودة الجنود الروس من المعارك، تبدل تدريجيا المزاج الجماهيري. لاحظ لينين بنظرته الثاقبة أموراً عديدة تصب في مصلحة مشروعه الذي يختمر في ذهنه منذ بعض الوقت؛ التحول الثوري للمزاج الجماهيري وغضب الجنود المهزومين وإلتحاقهم أفواجا افواجا بمعسكر الثورة. هذا مع تردد وتلكؤ الحكومة البرجوازية المؤقتة وإنزوائها عن اتخاذ قرارات فعالة. بل اصبحت مستعدة للتراجع والعودة لأحضان القيصرية، ورافق ذلك تحول في ميزان القوى لصالح البلاشفة، خاصة في مجالس السوفييت حيث باتوا الآن الأكثرية! هنا طرح لينين برنامجه الشهير المفاجئ؛ وهو الإستيلاء على السلطة وعدم التردد (أمس كان باكراً، غداً سيفوت الأوان اليوم. هو يوم الحسم!)

تاريخيا.. « لينين» هو أول من حاول تطبيق فكر ماركس على الأرض بشكل خلاق غير نمطي، طارحاً مشروعه الاستثنائي والغريب في وقته؛ وهو الاستيلاء على السلطة، منطلقا من ابتكارات جديدة وشجاعة ثورية وفهم عميق للاستثناءات الضرورية لحركة التاريخ والتواءآتها في المنعطفات المصيرية، منسجماً مع «روح» ماركس كما لم ينسجم أحد معها. لم يرضخ لينين لأهوائه، حسب منتقديه وخصومه الكثر. ولم يصب بمس من الجنون حسب رفاقه وحتى زوجته، قبل إقناعهم الصعب بفكرته غير العادية والاستثنائية القادمة من ظروف استثنائية لن تتكرر أبدا؛ وهي تكملة الثورة البرجوازية أولاً (الثورة البلشفية كانت ضرورة تاريخية وأولوية الأولويات.. وكانت عبارة عن ثورتين متتابعتين!)، ثم الشروع في البناء الأولي للاساس المادي للإشتراكية من خلال خطة الـ – نيب – (رأسمالية الدولة الضرورية) لتشييد الأساس المادي لرأسمالية متطورة! تخلص لينين بجسارة منقطع النظير من كل –المساطر– الجاهزة والقياسات – الدقيقة – والجمل التنظيرية العائدة لأفكار محترفي الماركسية كـ «كاوتسكي» و»برونشتاين» وغيرهما، الذين أضحوا الناطق الرسمي للماركسية بعد موت أنجلز.

أبتكر على يد هؤلاء نمط من الفكر الماركسي النمطي «الخشبي»، بدون أن ياخذوا بعين الإعتبار الحالات المعينة لكل بلد. والظروف الإستثنائية لمراحل تاريخية محددة. بل أصرت هذه النخب الفكرية على التفسير الأحادي للماركسية المركون على جدلية شكلية، الأمر الذي يفضي – لامحالة – إلى التردد والتذبذب والإنتظار، حتى يكتمل أولا؛ «الوضع الثوري الخالص» والموقف –الأنموذجي– للثورة (أشبه بإنتظار غودوت)! وضرورة اكتمال العوامل الموضوعية الشاملة (وهو أمر مستحيل حدوثه في عالم الواقع) قبل التفكير بإستيلاء البروليتاريا على السلطة (حدث هذا في المانيا وقد دفع الثوريون الألمان ثمناً غالياً لترددهم). فها هنا الظرف الإستثنائي القاهر، الذي لمحه «لينين» لوحده قبل غيره، كقائد ومنظر فذ، قل أن يأتي الزمان بمثله.

لم يستخدم «لينين» المسطرة لتفسير وفهم معنى أفكار ماركس الخلاقة وتطبيقها على الأرض. عرف متى يعارض القواعد – إن كانت هناك قواعد محددة – والعموميات والتنظيرات المكتبية. لم يسقط في متاهة انتظار الوضع الأنموذجي للثورة، على أهمية ذلك موضوعيا. كان لينين نابغة، عرف الاستثناءات كما عرف القواعد والقوانين (ماركس لم يكن بإمكانه أن يفتي بأوهام خيالية ولم يكن من أصحاب الطوبى والتنبؤات!) ومن ناحية أخرى لم يقم لينين بثورة أكتوبر، لأنه كان على عجلةٍ من أمره. وأراد ان يرى الثورة في حياته ويحقق ذاته. العكس هو الصحيح. بجانب الإرادة الفولاذية، كان لينين يملك عقلا نفاذاً، باستطاعته معرفة حركة الواقع المعقد بدقة، وبدون هنات ذاتية. من الممكن أن ندعي أن تعقيدات العالم اليوم – بتقديري – في حاجة إلى عبقري من وزن ماركس وزعيم من طينة لينين!؟

مع ذلك .. كم هو لئيم الموت المبكر، الذي يقطف عبقرياً قبل أوانه (تتكرر هذه الظاهرة السلبية في التاريخ البشري مرارا وتكرارا). فمن حسن حظ ثورة أكتوبرأن قائدها كان لينين، ومن سوء حظها أنه ذهب قبل الأوان. سادت في عهده حياة حزبية ديمقراطية حقيقية، اتسمت بعلاقات رفاقية راقية ومساءلة دقيقة، الأمر الذي أفضى إلى بروز دستة من خيرة النظريين الماركسيين في العهد اللينيني – قبل الثورة وبعدها – بجانب قادة سياسيين وعمليين مرموقين، لعل أعظمهم كان «يعقوب سفيردلوف»، منظم حزب البلاشفة الأول. كان لينين يرى فيه خليفته الموثوق. غير أنه توفى فجأة في سنة 1919 . لكم حزن قائد الثورة على الموت المبكر لـ « سفيردلوف»، قال لينين في تأبينه قولته الفلسفية الشهيرة: (الثورة تقتل خيرة أبنائها!).

حول البرنامج السياسي للمنبر التقدمي – في الإقتصاد

«الطريق نحو الجحيم مفروش بالنوايا الحسنة»
كارل ماركس، رأس المال (ج1)، ١٨٦٧.

في الفصل الخاص بـ (الإصلاح الإقتصادي المنشود) للبرنامج السياسي للمنبر الديمقراطي التقدمي، يذكر البرنامج المشكلات الاقتصادية الموجودة محلياً ويطرح، في المقابل، رؤيته الاقتصادية الاستراتيجية حولها كالتالي :((4) .. – تنويع القاعدة الاقتصادية والانتاجية... إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة لا سيما في فروع الاقتصاد المعرفي.. – .. إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبل الانسياب الطبيعي والسلس للبضائع والسلع ورؤوس الاموال. (...) 10) العولمة ... تشكل ظاهرة موضوعية. الا ان الدول الرأسمالية المتقدمة، او مجموعاتها، تعمل على تحوير هذا الاتجاه التاريخي الموضوعي باتجاه التعديل المستمر لتوازنات مصالحها الخاصة... وفي حين جعلت نزعات العولمة هذه، الامريكية خاصة، بلداننا من بين رقعة صراعاتها تحت مسميات حرية التجارة ... من مصلحة شعبنا ان يناصر الحركة العالمية لشعوب العالم من اجل العولمة البديلة.))1

هشام عقيل

التنمية الاقتصادية، بشكل نسقي جداً، بالنسبة إلى المنبر التقدمي تجري بالشكل التالي :

(1) : التوازن ما بين الحرية الاقتصادية ودور الدولة.

(2): الإعتماد على مصادر أخرى غير النفط، وبالأخص من قطاع جديد (الاقتصاد الجديد) الذي هو " الاقتصاد المعرفي".

(3) : العمل على إستقطاب الاستثمارات الاجنبية عبر إزالة تلك الحواجز الجمركية التي تشكل عائقاً على تدفق السلع ورؤوس الاموال، وبذلك تركيز الاهتمام على إستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية والاقليمية.

(4) : العولمة ظاهرة موضوعية، ولكن الشكل الامريكي لهذه العولمة يميل الى تحقيق مصالح الولايات المتحدة الامريكية : السياسية والاقتصادية، من خلال سيادة رأس المال المالي، ولذا من الضروري إيجاد " العولمة البديلة" كحل لهذه " العولمة القائمة"، ايّ مناهضة هذه العولمة بالذات.

لنعرض هذه المناقشة على الشكل التالي :

1/ العولمة : بين الموضوعية والتحوير

يطالب البرنامج السياسي بـ " مناهضة العولمة المتوحشة"، ولكنه، في ذات الوقت، يطالب بإزالة "كافة الحواجز الجمركية التي تعترض سبل الانسياب الطبيعي للبضائع ورؤوس الاموال" لكن ألا يمكننا القول أن "الانسياب الطبيعي لحركة رؤوس الاموال والبضائع" هي اساس هذا الإنفتاح العولمي ؟. أعترف أنها لمهمة صعبة فهم هذا التعقيد (بالأحرى : التشوش) النظري، ولكن هذه هي آلية المنطق "الجدلي المادي" الذي اخترعه المنبر التقدمي : صحيح أن الشركات المتعددة الجنسيات تمارس أو تجسد سلطة رأس المال "المالي" على سائر أنحاء العالم، ايّ عبر الاخضاع "المتوحش" للبلدان التابعة، إلا ان هذا، كما اتصور سيقول من كتبوا البرنامج السياسي، لا ينافي حقيقة مطلب "إزالة حواجز الجمركية" لـ "سلاسة انسياب البضائع ورؤوس الاموال" و"الإستثمارات الاجنبية" للـ"عولمة البديلة".

رغم ان هذه " العولمة البديلة" لم يتم تحديد مواصفاتها أو اشكالها، سيكون لنا مجال التخيل بما المقصود بها: إعطاء الفرص المتكافئة لكل الامم من دون "تحوير" – استخداماً للغة المستعملة في البرنامج السياسي– الشكل الموضوعي للـ عولمة، ايّ دون "تحوير" شكلها الموضوعي من خلال استقطابها نحو تحقيق مصالح أمة دون أخرى، وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية.

فهو صراع ما بين عولمة الشر (عولمة تحول الاتجاه التاريخي الموضوعي لها نحو اتجاه يحقق مصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة أولها الولايات المتحدة الامريكية) وعولمة الخير (تساوي ما بين الامم وتضع في اعتبارها مصالح تطور العالم والبشرية). لكنها العولمة – تبقى منبنية عولمياً – سواء بشكلها الخير أو الشرير، أو بكلمات اخرى: انها محايدة من حيث وجودها، ايّ في بنيتها، ولكن التدخل الخارجي يمكن أن يحور أو يغير أو يزيل الشكل الموضوعي الطبيعي المحايد لها.

إن مفهوم العولمة هو مفهوم ايديولوجي، لماذا ؟. أنها تتحدث عن : انحسار دور "الدولة– القومية"، وإنفلات، أو: حرية تجاوزية، للشركات المتعددة الجنسيات، ايّ دور فوقي، يتجاوز الامم والقوميات والدول، وتجرى بطريقة هادئة ما بين الشركات الاحتكارية الكبيرة – شكل آخر من نظرية كاوتسكي حول "الامبريالية العليا". بذلك تقسيم العالم تقسيماً حدياً فقط ما بين "المركز" و"التخوم"، هذا المركز هو هادئ متناسق مع رأسماله المعولم الذي يجتاح كل التخوم ويفيض في استغلالها، وهو مدمج وتحت السيطرة الهادئة للرأس مال المعولم (أو في الغالب امريكي). هذا بالضبط تغييب لدور الدولة–القومية، في المتروبولات نفسها، مما يشير إلى هذا الانفلات، أو قل: الدمج العالمي للرأسمال تحت سيطرة الرأس المال الأمريكي او رأس مال معولم، بتناسي أن تحركات تلك الشركات المتعددة الجنسيات، تحدث في اطر بنيوية اجتماعية، ايّ بالضرورة دولة – قومية، وبذلك يؤدي هذا التناسي إلى عدم ملاحظة وجود تناقضات ما بين البورجوازيات الامبريالية. نحن نتحدثُ عن تفاوتات في التطور ما بين الأبنية الاجتماعية الامبريالية نفسها.

فكما نجد في الأبنية الاجتماعية البورجوازية الامبريالية نفسها، ما بعد الدخول في مرحلة عالمية (internationalization) رأس المال: ايّ ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث دمرت الاقتصاديات الاوروبية وحققت الهيمنة الامريكية وجودها، ظهور فئة جديدة من البورجوازية، كما يحلل بولانتزاس، وهي البورجوازية الداخلية، التي – بتحقيق هيمنتها الطبقية – تختلف عن الكومبرادور والبورجوازية الوطنية، في حقيقة امكانها في تحقق تراكم "داخلي" للرأس المال وفي مثل الوقت عدم معارضة سيطرة رأس المال الامريكي بل الاعتماد عليه، ايّ الاعتماد على استثماره – دون معارضته، كما نجد عند البورجوازية الوطنية التي تعتمد كلياً على رأس مالها القومي "الوطني" مثلاً.

إن المعارضة ما بين البورجوازية الداخلية والرأس المال الامريكي موجودة بشكل تناقضي، على العكس الادعاء القائل بالوجود السلمي ما بين البلدان الامبريالية كما نجد عند نظرية "الامبريالية العليا". لا نجد مثل هذه الطبقة – البورجوازية الداخلية – في الأبنية الاجتماعية الكولونيالية، بل نجد فيها اعتماداً جديداً على التصنيع التبعي لإستخراج (نقصد : Verwertung / Valorisation) فائض القيمة بشكل عالمي. فهذا لا يعني غياب الدولة – القومية، التي، وفقاً للنظرية الماركسية، تحقق التلاحم الداخلي وإعادة انتاج ظروف الانتاج، بل يحصل كل هذا في اطارها. التقسيم العالمي الحاد ما بين "المركز" و"التخوم" هو غير دقيق، حيث ان في "المراكز" نفسها تقسيمات وتناقضات ما بينها، خصوصاً ما بعد الحرب العالمية الثانية، وسيطرة رأس المال الامريكي، ليس اقتصادياً وحسب، بل سياسياً وايديولوجياً أيضاً، مما يعني ان هذه "البورجوازية الداخلية" مرتبطة بالرأس المال الأمريكي: اقتصادياً، وايديولوجياً، وسياسياً.

2/ اقتصاد المعرفة : العمل المنتج وغير المنتج

ما هو هذا الاقتصاد المعرفي الذي ينشده البرنامج السياسي للمنبر التقدمي ؟

هذا السؤال غامض بغموض المسألة، ولذا يتوجب علينا ان نسأل سؤالاً اكثر وضوحاً: هل هناك ما يسمى بـ "اقتصاد" المعرفة ؟، ايّ نمط انتاجي معرفي. أو ما هو شكل تحديد هذا الاقتصاد المعرفي ؟، على أية تناقضات قائم هذا الاقتصاد، وهل هو مستقل بذاته ؟ أم هو شكل اقتصادي آخر لنمط الانتاج الرأسمالي ؟. كلمة "اقتصاد" تدل على التناقض المحدد للبنية الاجتماعية، ولكن لا يمكننا ابداً معرفة ما اذا كان الاقتصاد المعرفي هذا نمطاً انتاجياً خالصاً. هنا، أيضاً، يطرح البرنامج السياسي مسألة يعتقدها بديهية "اقتصاد المعرفة"، ولكن لا يقوم بتحديد هذا الاقتصاد تحديداً علمياً.

نحن نعرف أن ماركس فرق ما بين "العمل المنتج" و"العمل غير المنتج". فهل ينتمي "إنتاج المعرفة" إلى الاول أم الثاني ؟ رغم وجود مقولات عديدة لماركس (في مجلدات رأس المال أو مقالته حول العمل المنتج وغير المنتج) تدل أن ليس على العمل المنتج أن يكون عملاً صناعياً، بل أي عمل يزيد رأس مال صاحبه (كمثال المدرس أو المهرج) – بشرط ألا يشترى عمل العامل ""كخدمة" (مثلاً الخدمات التي توفرها الدولة)، إلا اننا نصنف إنتاج المعرفة ضمن "العمل غير المنتج"، أي غير المنتج لفائض القيمة. فالإنتاج المعرفي، مع عمال الخدمات والمكاتب، وموظفي البنوك، وموظفي القطاع الترفيهي، والحكومي، والتأمينات، والقانوني، والعقاراتي، الخ.. او ما يُطلق عليه بالعمال أصحاب الياقات البيضاء – يشكل ما يطلق عليه آلتوسير بـ : "عمال مأجورين غير بروليتاريين"، أو ما يطلق عليه بولانتزاس بـ : "الطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة". صحيح هذه الطبقة مسْتَغلة، مثل الطبقة العاملة، وصحيح يستخرج منها فائض العمل، لكن لا يعني إنها تنتمي، في تحديدها البنيوي، إلى الطبقة العاملة – رغم أنها أصبحت ضمن فئة العمال الأجراء.

لكن هذه الصعوبات تجلب لنا صعوبات أخرى، وهي التفرقة ما بين "نمط الإنتاج" – أيّ الشكل المحض للنمط الانتاجي، وما بين "البنية الاجتماعية" – ساحة البنية التي تتعايش (تتعايش = تتصارع) فيها عدة أنماط من الانتاج وكذلك شرائح وفئات طبقية (لا توجد شرائح وفئات خارجة أو متجاوزة للطبقات) مختلفة في حال صراعية دائمة بحكم التناقض الرئيسي السياسي في البنيةً الاجتماعية نفسها، وحيث يتم فيها اعادة انتاج ظروف الانتاج والاستغلال وظروف ديمومة السيطرة الطبقية للبنية الاجتماعية. بذلك، وفقاً للتناقض الرئيسي السياسي في البنية الاجتماعية، ما بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية، من الضروري، للممارسة السياسية للطبقة الأخيرة أن تلجم تحرك التناقضات نحو شكلها الانجذابي وبذلك من المهم إلجام الحركة السياسية للطبقة العاملة، وذلك خلال عزل هذه الطبقة وتهميش دورها، وتشتيت هذه القوة من خلال إعادة انتاج وجود طبقات تقليدية مثل الطبقة البورجوازية الصغيرة (التي تنتمي إلى المراحل ما قبل الرأسمالية) لردع هذه المواجهة الانجذابية، كضرورة لديمومة السيطرة الطبقية.

يتميز نمط الانتاج الرأسمالي بميزتين: إعادة الانتاج الموسعة في البنية الاجتماعية نفسها، والتوسع لأبعد من حدود هذه البنية، وبذلك في حركة نمط الانتاج الرأسمالي في إعادة الانتاج بشكل موسع نجد غلبة رأس المال الميت على الحي في التركيب العضوي لرأس المال، وبذلك النزوع نحو هبوط معدل الربح، وبذلك توظيف رؤوس الأموال في قطاعات غير منتجة (مثل التي ذكرناها) وكذلك التوسع نحو الأسواق الخارجية، ذلك يعني أن شكل الأجور يتوسع إلى جميع نواحي الحياة الاجتماعية في النظام الرأسمالي، وأيضاً أن الشكل – السلعي للانتاج يتوسع بمثل الطريقة كذلك، لكن هذا لا يعني أن كل عمل مأجور هو عمل منتج، بينما كل عمل منتج هو عمل مأجور، ولا يعني أن كل انتاج سلعة هي بفعل عمل منتج، بينما كل عمل منتج بالضرورة ينتج سلعاً مادية. فإعادة إنتاج طبقات اجتماعية تقليدية، مثل : البورجوازية الصغيرة، لا يعني أن هذه البورجوازية الصغيرة هي هي شكلها التقليدي السابق.

فإقتصادياً: (كتعريف إيجابي) الطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة لا تقوم بعمل منتج، ايّ عمل منتج لفائض القيمة: على نحو انتاج السلع في ظل العلاقة الرأسمالية للإستغلال الإجتماعي، فئات هذه الطبقة تعمل في قطاعات غير انتاجية، ورغم أن بعضها، مثل مهندسي البرامج الحاسوبية تأخذ منتوجاتهم شكل السلع فلا يمكن إعتبارها سلعاً منتجة بطريقة منتجة لفائض القيمة، وهنا نجد الدور السياسي والإيديولوجي في فصل ما بين العمل الذهني والعمل اليدوي، لا بمعنى أن الأول يعني العمل بالذهن، والثاني يعني العمل باليد، بل بمعنى أن العمل الذهني هو العمل الذي يتعلق بكيفية المعرفة، وهذا أمر تميل الرأسمالية في فصله عن الطبقة العاملة كشكل من علاقة "السيطرة والخضوع". وهنا تكتسب الطبقة البورجوازية الصغيرة الجديدة مثل التحديد البنيوي للبورجوازية الصغيرة التقليدية، في عدم إنتمائها لكلتا الطبقتين: العاملة والبورجوازية (كتعريف سلبي).

3/ النزعة الإشتراكية الديموقراطية

يمكن لهذا أن يحدد لنا نزعة أساسية، ضمنية، لهذا المفهوم نفسه. هذه النزعة هي: النزعة الاشتراكية الديموقراطية في إعتبار أن الرأسمالية تنزع إلى تحويل كل الشعب الى طبقة العمال المأجورين (التي، حسب هذا الفهم، هي الطبقة العاملة)، وبذلك فإن المواجهة هي بين الطبقة البورجوازية وطبقة العمال المأجورين، ايّ ثنائية الصراع المجتمعي ما بين: الشعب والسلطة فقط. بذلك على "الشعب" أن يتحرر من سلطة "رأس المال". نترك مقولات طوباوية مثل "الشعب" جانباً، نجد في المنطق الضمني لهذا: تغييب أو تهميش دور الطبقة العاملة في التحالف الثوري من خلال الصهر النظري للطبقات ضمنها، وهكذا يتحول تحديد الطبقات من: تحديد بنيوي إلى تحديد داخلي، وتصبح المسألة حول الدخول وينشطر المجتمع إلى: تجار وفقراء، وذلك يؤدي إلى ظهور نزعة اصلاحية في تقديم إصلاحات للشعب، وبذلك تبقى المسألة الاصلاحية نظرياً غاية في ذاتها (الإصلاح نحو الاشتراكية !).

تقول روزا لوكسمبورغ :

((لقد كانت خطة فورييه لتحويل مياه كل البحار إلى شراب لذيذ المذاق فكرة خيالية. ولكن بيرنشتاين إذ يقترح تحويل بحر المرارة الرأسمالية إلي بحر من العذوبة الاشتراكية بسكب قوارير من شراب الاصلاحات الاجتماعية، إنما يقدم فكرة أكثر بلاهة ولكنها ليست بحال أقل خيالية)).[1]

---

١ روزا لوكسمبورغ، إصلاح إجتماعي أم ثورة ؟، ترجمة : سلامة كيلة، روافد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص: ٥٣

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 109 ـ ديسمبر 2016 السنة الرابعة عشر SDPA 499

فيدل كاسترو: القائل لا

د. حسن مدن

للمسرحي الألماني الشهير بروتولد بريخت مسرحية شهيرة بعنوان: «القائل لا.. القائل نعم»، ولأشد ما ينطبق الجزء الأول من عنوان المسرحية على الزعيم التاريخي للثورة الكوبية فيدل كاسترو الذي حوله اختلف وسيختلف المختلفون، والذي رغم كل ما عصف بالعالم من تحولات لم يشأ أن يتزحزح عن كلمة: «لا» بوجه القوة الدولية الأعظم في العالم.

حتى الكوبيون أنفسهم انقسموا في الموقف منه، ففي ميامي التي بالكاد تقع على بعد أميال قليلة خلف البحر، الذي يفصل بين الولايات المتحدة وكوبا تعيش جالية كوبية، أو من أصل كوبي، اختارت من هناك أن تناوئ نظام فيدل كاسترو، بدعم لا تخطئه العين من الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة ومن الاستخبارات الأمريكية التي وضعت نصب عينيها هدف إسقاط نظامه، وقد أظهرت شاشات التلفزة مظاهر البهجة على محيا من تظاهر من هؤلاء في الشارع بعيد الإعلان عن وفاة كاسترو.

لكن ليس بوسع أحد أن يجادل في أن الرجل هو من أهم شخصيات القرن العشرين، والذي صمم على أن يلج بكوبا القرن الحادي والعشرين، وهي لما تزل تدار من قبل نظام اشتراكي، بعدما انهارت الاشتراكية في أوروبا، ورسمت لنفسها في الصين مساراً مختلفاً، مطعماً بعناصر اقتصاد السوق.

حتى أشد خصومه كراهية له لا يستطيعون إغفال أنه رجل آمن بمبدأ لم يحد عنه رغم الصعوبات، ورغم الحصار الاقتصادي الذي أرهق كوبا وشعبها، وازدادت وطأته بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية في المحيط الأوروبي الشرقي.

وفي الوقت الذي سعى السعاةُ على بقاع الأرض المختلفة للتفاهم مع الولايات المتحدة التي هيمنت على العالم منفردة، فإن كاسترو ظل مناوئاً لها بذات العناد الذي كان عليه. ليست مصادفة، والحال كذلك، أن الاستخبارات الأمريكية اعترفت بتدبير أكثر من ستمائة محاولة لاغتياله، وعلينا تصور كيف أن القدر كان حليفه، طالما استطاع أن ينجو من كل تلك المحاولات.

سيدخل كاسترو التاريخ أيضاً بوصفه رمزاً من رموز التحدي في أوج الحرب الباردة، حين اتفق مع الزعيم السوفييتي الأسبق نيكيتا خروتشوف على نصب صواريخ برؤوس نووية على الأراضي الكوبية، كادت أن تدفع يومها إلى مواجهة ذرية.

الرجل الذي شغل العالم نصف قرن من الزمن على الأقل، غادر المسرح السياسي، أولاً، حين أعلن لشعبه تنحيه عن السلطة لصالح شقيقه ورفيقه في الثورة وقيادة الدولة راؤول، قبل سنوات، وأخيراً غادر الدنيا، برحيله الذي لم يكن مفاجئاً بالنظر إلى الأعوام التسعين التي يحملها على كتفيه، لكن طيفه سيظل حاضراً في الجزيرة التي تآلفت مع وجوده كل هذا الزمن، ليس فقط لأن خليفته ليس إلا شقيقه راؤول الذي لم يكن مجرد ظل له، وإنما أيضا كان له دور، رغم انه أصغر منه سنا، في الأخذ بفيدل نحو الأفكار الماركسية، وإنما أيضا لأن آثار رجال بوزنه لا يمكن أن تزول بالسرعة التي يتوقعها خصومه الكُثر في الخارج، الذين أعياهم الانتظار وهم يتطلعون إلى أن يروا كوبا وقد غاب عنها الرجل الذي أرّقهم طويلا.

قبل رحيله، وبعد رحيله خاصة، تعرض الرجل إلى موجة من الشتائم والتعريض لأنه، بوصف من لا يطيقونه، كان منفرداً بالسلطة وديكتاتوراً، وفي "مهرجان" الشتائم هذه تمّ تغييب الحقيقة الأكبر، وهو الحصار الجائر، الظالم، الذي هو أطول حصار فرضته الرأسمالية الأمريكية، والغربية عامة، على بلدٍ في العالم، والذي لا يزال مستمراً حتى اللحظة، ليس لأنه محكوم من ديكتاتور، فما أكثر الطغاة المحظيين والمشمولين بالرعاية والدلال الأمريكيين، وإنما لأن في هذا البلد نظاماً أختار أن يقول لواشنطن: لا، وأن يثبت على كلمته هذه، فيما الآخرون اختاروا أن يقولوا نعم.